وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2025/2024

قسم:العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

مساهمة القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالبين:

- بضياف شهاب الدين
- ساهل منير

تحت إشراف:

الدكتورة دحماني نور الهدى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مكانة القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، وارتباط هذا الأخير بقطاع المحروقات يبين هشاشته، وبهذا الصدد انتهجت الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج تنموية ووضعت استراتيجيات للتخلص من التبعية للمحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للقطاع الفلاحي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات والتقليل من حجم البطالة، وهذا ما يؤكد أهمية القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي، وأن هذه المساهمة لا تزال معتبرة، ولا ترقى إلى المستوى المرغوب لو أخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات الهامة أبرزها ضرورة قيام الدولة بتعزيز ودعم القطاع الفلاحي من خلال زيادة التوعية، مما ينعكس على تحقيق التنويع الاقتصادي لديها.

الكلمات المفتاحية:

قطاع فلاحي، تنمية فلاحية، تنويع اقتصادي، الجزائر.

Abstract

This study aims to demonstrate the status of the agricultural sector and its role in achieving economic diversification in Algeria. The Algerian economy is considered a rentier economy that relies heavily on a single product for export and as a primary source of budget financing. The latter's connection to the hydrocarbon sector demonstrates its fragility. In this regard, the Algerian government has adopted development policies and programs and developed strategies to eliminate dependence on hydrocarbons and diversify the Algerian economy.

The study results showed that the agricultural sector has a positive impact through its contribution to the gross domestic product, the promotion of exports, and the reduction of unemployment. This confirms the sector's importance in achieving economic diversification, and that this contribution remains significant and falls short of the desired level when the available resources of the Algerian economy are taken into account.

The study concluded with a set of important proposals, most notably the need for the state to strengthen and support the agricultural sector by increasing awareness, which would help achieve economic diversification.

Key words:

Agricultural sector, agricultural development, economic diversification, Algeria

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد و الشكر لله عز وجل على ما انا عليه و ما وقفت اليه في انجاز مذكرة تخرجي تحت اشراف الدكتورة "دحماني نور الهدى" التي اخص لها اهدائي ولجهودها فضل كبير على انجاز هذا العمل .

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين اللذان افنيا عمرهما لأصل الى هذا المستوى و الى كل الاهل والاقارب و الاصدقاء والى كافة الاساتذة اللذين شرفوا على تدريسي و طاقم كلية العلوم الاقتصادية ولكل من دعمني لكم مني كل الشكر والعرفان.

وفي الاخير ادعوا من الله عز وجل ان يوفقنا جميعا ويطيل في اعماركم و يرزقكم الخيرات .

بضياف شهاب الدين

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع هذا:

إلى من علمني و لقنني أولى أبجديات الحياة...إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.....

إلى من أحمل إسمه بكل فخر و إعتزاز.....إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار.....

إلى والدي و سندي إلى ملاكي في الحياة.....إلى معنى الحب و الحنان...

إلى من كان دعائها سر نجاحي في الحياة.....إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها.....

إلى أمي الغالية إلى أخوالي و خالاتي...

إلى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء...

إلى ينابيع الصدق الصافي....

إلى من معهم سعدت.....

إلى إخوتي وجميع أهلي وأقاربي

إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير...

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني ألا أضيعهم....

إلى أصدقائي إلى كل من رآني جاهلا فعلمني.....

و رآني تائها فأرشدني.....

و رآني مخطئا فصوبني.....

و رآني عاجزا فأخذ بيدي.

ساهل منير

شكر و عرفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**دحماني نور الهدى**" التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة .

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لوالدينا وأسرتينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	أهداف الاستثمار الزراعي.....	(28)
02-01	معامل جيني.....	(42)
01-02	المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر.....	(54)
02-02	نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر.....	(72)
03-02	تطور قيمة انتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2010-2021.....	(74)
04-02	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2023.....	(76)
05-02	مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة 2016-2022.....	(78)
06-02	تطور الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية للفترة 2009-2022.....	(79)
07-02	تطور الواردات الكلية والزراعية خلال الفترة (2009-2022).....	(80)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-02	المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.....	(55)
02-02	محطات تحلية مياه البحر المشتغلة منذ عام2013.....	(57)
03-02	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2019)...	(61)
04-02	أهم المنتجات الزراعية بالجزائر.....	(70)
05-02	عدد المواشي في الجزائر 2016 ـ 2022.....	(73)
06-02	حجم اللحوم في الجزائر 2016 ـ 2021.....	(73)
07-02	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2023.....	(76)
08-02	تطور متوسط نصيب الفرد (بالدولار الأمريكي) من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.....	(77)
09-02	بعض المؤشرات التقليدية للأمن الغذائي الجزائري.....	(81)
10-02	أداء الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022.....	(82)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
06	**BADR**	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
07	**DAS**	déchet d’activités de soins.	المزارع الفلاحية الاشتراكية
01	**FAO**	The Food and Agriculture Organization.	منظمة الأغذية والزراعة
03	**FIDA**	Fonds International de Développement Agricole.	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
05	**FNDA**	Le Fonds National de Développement Agricole.	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
02	**OGM**	organisme génétiquement modifié.	الاستنساخ الفلاحي
04	**PNDA**	Plan National de Développement Agricole.	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Abstract.....	(II)
- إهداء.....	(III- IV)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الأشكال.....	(VI)
- قائمة الجداول.....	(VII)
- قائمة المختصرات.....	(VIII)
- جدول المحتويات.....	(IX–XII)
- المقدمة.....	(01)
الفصل الأول: القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية	(09)
- تمهيد	(10)
- المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي.....	(11)
المطلب الأول: الفلاحة والقطاع الفلاحي.....	(11)
أولا: مفهوم الفلاحة والقطاع الفلاحي.....	(11)
ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي.....	(13)
ثالثا: خصائص الفلاحة.....	(16)
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية.....	(17)
أولا: تعريف التنمية الزراعية.....	(17)
ثانيا: أهداف التنمية الزراعية.....	(18)
ثالثا: أهمية التنمية الزراعية	(19)
رابعا: شروط التنمية الزراعية.....	(19)
المطلب الثالث: مقومات التنمية الزراعية واستراتيجياتها.....	(20)
أولا: مقومات التنمية الزراعية.....	(20)
ثانيا: استراتيجيات التنمية الزراعية.....	(22)

ثالثا: أبعاد التنمية الزراعية	(23)
المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي.....	(25)
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه.....	(25)
أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي.....	(25)
ثانيا: خصائص الاستثمار الفلاحي.....	(26)
ثالثا: أهمية الاستثمار الفلاحي.....	(27)
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الفلاحي ومحدداته.....	(28)
أولا: أهداف الاستثمار الفلاحي.....	(28)
ثانيا: المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي.....	(29)
المطلب الثالث: تحديات القطاع الفلاحي.....	(30)
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودور القطاع الفلاحي في تحقيقه.....	(31)
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.....	(31)
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي.....	(31)
ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي.....	(32)
ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي.....	(33)
المطلب الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي......	(35)
أولا: أهمية التنويع الاقتصادي.....	(35)
ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي.....	(36)
ثالثا: أسباب اللجوء إلى التنويع الاقتصادي.....	(38)
المطلب الثالث: مؤشرات وطرق تقييم التنويع الاقتصادي.....	(39)
أولا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....	(39)
ثانيا: طرق قياس التنويع الاقتصادي.....	(40)
ثالثا: آليات التنويع الاقتصادي.....	(43)
رابعا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي.....	(47)
المطلب الرابع: دور ومساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي.....	(48)
أولا: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي.....	(48)
ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي.....	(49)
- خلاصة الفصل.....	(50)

الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	(51)
- تمهيد.....	(52)
المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(53)
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(53)
أولا: المقومات الزراعية.....	(53)
ثانيا: المقومات النباتية.....	(58)
ثالثا :الثروة الحيوانية.....	(59)
رابعا: الموارد البشرية	(59)
خامسا: الموارد الرأسمالية.....	(59)
المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية.....	(60)
المطلب الثالث: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر.....	(62)
أولا: السياسة الفلاحية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق.....	(62)
ثانيا: القطاع الفلاحي الجزائري في ظل اقتصاد السوق.....	(66)
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع للاقتصاد الوطني.....	(69)
المطلب الأول: ملامح الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(69)
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر.....	(72)
أولا : نمو الإنتاج الفلاحي.....	(72)
ثانيا: الإنتاج الحيواني.....	(73)
ثالثا: تطور قيمة المنتوجات والمحاصيل الزراعية في الجزائر.....	(74)
المطلب الثالث: مؤشرات مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني.....	(76)
أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....	(76)
ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل.....	(78)
ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية.....	(79)
رابعا: مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.....	(81)
المبحث الثالث: معوقات وتحديات القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر..	(83)
المطلب الأول: صعوبات وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(83)
أولا: صعوبات وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(83)
ثانيا: الإشكالات القانونية والتطبيقية لعملية الاستثمار الزراعي.....	(84)

المطلب الثاني: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر.....	(85)
المطلب الثالث: آليات تطوير القطاع الفلاحي كقاطرة لقيادة الجزائر إلى التنويع الاقتصادي....	(87)
- خلاصة الفصل.....	(89)
- **الخاتمة**.....	(90)
- **قائمة المصادر والمراجع**.....	(95)

المقدمة

المقدمة

1- مدخل الدراسة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول، حيث يعتبر قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي، فاقتصاديا يعتبر القطاع الأولي الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع واستيعابه للقوة العاملة ومساهمته في الحد من الفقر، ومصدرا مهما للعملة الصعبة، لهذا عملت العديد من الدول التي تعتمد على عوائد المورد الطبيعي كمصدر وحيد لمداخيلها أو كما يعرف بالدول الريعية على إعطاء القطاع الفلاحي اهتمام خاص مقارنة ببقية القطاعات من خلال وضع سياسات وبرامج لتطويره ومن خلال توفير الدعم اللازم له.

وتعد الجزائر من بين الدول الريعية التي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الموازنة المستمر والذي كان له اثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات، وعدم توفير الأرضية الملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل خارج قطاع المحروقات.

لهذا انتهجت الجزائر أساليب مختلفة ومتنوعة في إطار الإصلاحات الزراعية، خاصة بعد تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وقيامها بتحرير تجارة منتجاتها الزراعية فضلا عن رفعها للدعم الذي كانت تقدمه للمزارعين حسب متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد، الشيء الذي انعكس سلبا على مردودية القطاع الفلاحي في هذه الدول وسبب عجزا في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء، بالإضافة إلى تراجع الدور الريادي لدول المنطقة في المحافل الدولية نتيجة انتقال العدوى من المجال الاقتصادي إلى السياسي بسبب التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

2- إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي من خلال التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الاعتماد على قطاع الفلاحة يحقق تنويع للاقتصاد الجزائري ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي بالشكل الذي يحقق التنويع الاقتصادي؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- الاعتماد على قطاع الفلاحة يمكن أن يحقق تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- يعتبر قطاع الفلاحة من أهم مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر لما تمتلكه من ثروات هائلة؛
- لم تنجح الجزائر في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي، مما يحد من تحقيق التنويع الاقتصادي.

4- أهمية موضوع الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن الجزائر كغيرها من الدول الريعية تسعى إلى تحقيق التوازن في اقتصادها من خلال التنويع والاعتماد على مختلف القطاعات الاقتصادية والاستعانة بها بما في ذلك قطاع الفلاحة الغني بموارده الهائلة، وطموحها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيف من التبعية الغذائية، والتقليل من حجم الاستيراد، وكون هذا الأخير أحد الرهانات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي بالخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد؛
- معرفة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي، والتي تحد من نموه وتطوره لسد الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- محاولة تقييم الحلول المطروحة من طرف الجزائر بهدف تحسين قطاعها الفلاحي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- ❖ الدور المهم الذي يؤديه القطاع الفلاحي في اقتصاديات الدول؛
- ❖ محاولة معرفة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات؛
- ❖ إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجه اقتصاد الجزائر إضافة إلى توضيح الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في هيكل الاقتصاد الوطني؛

❖ تسليط الضوء على مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر والكشف عن آثاره السلبية التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي للدولة.

7- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالأتي:

- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على معرفة دور مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022.

8- منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، في ضوء ما يتوفر من بيانات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم طبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي وأهميتها، وعرض مؤشرات القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض واقع دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع القطاع الفلاحي وأيضا التنويع الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: ياسين مكيو، (2016/2015): بعنوان: تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي . دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة بدراسة وتحليل تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي لبعض البلدان الناشئة، فقد احتلت التجارة الزراعية مكانة بارزة في المفاوضات التجارية منذ جولة أورجواي، تم التوصل فيها إلى اتفاق الزراعة بعد مفاوضات شاقة بين الدول الأعضاء، غير أن هذا الاتفاق لوحده كان

غير كافي نظرا لارتباط تجارة المنتجات الزراعية في تحريرها باتفاقيات تجارية أخرى تؤثر على ذلك. ولقد أضحى تحرير التجارة العالمية محل شك في الوضع الحالي في ضوء عدم استعداد فرقاء الخلاف بعد للتخلي عن مواقفهم المتصلبة بخصوص المواضيع قيد التفاوض فالولايات المتحدة ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي مازالت متمسكة بجوهر سياستهما الحمائية المطلقة فيما يخص قطاعهما الزراعي، من حيث عدم إبداء الاستعداد المطلوب لإلغاء الدعم المالي الذي يحظى به المزارعون والذي يمكنهم من المنافسة السعرية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية العالمية. وذلك على الرغم من التكلفة الباهظة التي يكلفها هذا الدعم لموازنات بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. إن منظمة التجارة العالمية(بما في ذلك اتفاقية أورجواي للزراعة) هي منتدى للشراكة، والسياسات عادة تضعها البلدان المتقدمة ولكن ليست بغفلة عن البلدان النامية خاصة الهند والبرازيل، حيث تدخل هذه البلدان للمنظمة طوعيا ودون إجبار من أحد. والقرارات تؤخذ بالتفاوض وليس بالتصويت كما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى. وهناك قواعد اللعبة تنطبق على الجميع، والهند والبرازيل فهمتا اللعبة جيدة وتتحركان لزيادة الاستفادة من الجوانب الإيجابية لبنود اتفاقية الزراعة بهدف زيادة إحراز اكبر قدر ممكن في صادراتهما الزراعية وغزو الأسواق العالمية .

الدراسة الثانية: نجوى جديوي، لطيفة بهلول، (2022): بعنوان تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000 –2020)، مقال منشور بمجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02 جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، باعتباره قطاعا استراتيجياً مهما يمكن الاعتماد عليه في تنويع حقيبة الدخل الوطني خارج قطاع النفط، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للقطاع الفلاحي على تنويع القطاع الفلاحي في الجزائر في المدى الطويل على عكس في المدى القصير، وهذا ما يؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي ،وان مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري لا تزال معتبرة، ولا ترقى الى المستوى المرغوب لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائر.

الدراسة الثالثة: غربي رشيد، بوعبدلي ياسين، (2023) بعنوان: الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980–2021) –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ardl–، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، باعتباره خيارا استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1980-2021)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة(ARDL) للكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرة المفسرة له.

وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توزانية طويليه الأجل تتجه من المتغيرة المفسرة باتجاه المتغيرة التابع اضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للإخطاء التسلسلي مع ثبات المقدرات عبر الزمن مما يفسر استقرار معادلة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الدراسة الرابعة: ساعد بوراوي، (2023) بعنوان: الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية لمستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لإبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل ومساهمتها النسبية في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2016-2019، وذلك بعد توجه السلطات العمومية نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ضعف في مساهمة هذا القطاع في معظم المؤشرات الاقتصادية المدروسة بالرغم من الإمكانات المتنوعة التي تتمتع بها السياحة في الجزائر وهذا ما يقلل دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن.

الدراسة الخامسة: صلاح الدين سويسي وآخرون، (2023) بعنوان: دور السياسة الفلاحية في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2020–1990باستخدام نموذج –ARDL، مقال منشور بمجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الإصلاحات الفلاحية التي تبنتها منذ سنة 2000 عن طريق الصناديق التي أنشأتها لتمويل تنفيذ استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، أحد أهم الآليات

للتغلب على النقائص المسجلة خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، والذي سمح بزيادة مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي.

كما هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الناتج الفلاحي كمتغيرة مستقلة، والناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) كمتغيرة تابعة خلال الفترة 1990-2020، باستخدام نموذجARDL .

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.

– ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم تحليل الوضع الاقتصادي وبرامج الجزائر في مجال الفلاحة والتنويع الاقتصادي؛
- في هذه الدراسة تم عرض مؤشرات حول واقع الفلاحة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- الدراسة تركزت في الفترة الأخيرة وأبرزت اثر أزمة كوفيد 19 على وضع الاقتصاد الجزائري وعرض جهود الدولة في إصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

10– هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، تفعيل التنويع الاقتصادي عبر القطاع الفلاحي في الجزائر) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، وتم تقسيمه ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم إعطاء ماهية للقطاع الفلاحي من حيث مفهومه، أشكاله، أهميته وخصائصه بالإضافة إلى التعرف على مفهوم التنمية الزراعية ومقوماتها واستراتيجياتها بالتفصيل في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى أساسيات حول الاستثمار الفلاحي من حيث تعريفه، أهميته، أهدافه، شروطه وتحدياته بالتفصيل في المبحث الثاني، ومن ثم تم التعرف على التنويع الاقتصادي ودور القطاع الفلاحي في تحقيقه بالتفصيل في المبحث الثالث.

الفصل الثاني (التطبيقي): تضمن هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية عن واقع القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم عرض مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر بالتفصيل في المبحث الأول، ثم تم عرض وتحليل واقع القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع للاقتصاد الوطني في المبحث الثاني، ومن ثم التطرق إلى معوقات وتحديات القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي: مقاربة نظرية

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقه معظم دول العالم، كونه يعد مسألة اقتصادية الطابع تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية في البلد، خاصة تلك التي تعتمد على المورد الواحد في تمويل اقتصادها، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات والتغيرات التي تحدث سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. فسياسة التنويع الاقتصادي تقوم على وضع ميكانيزمات وآليات تعمل على دعم بعض القطاعات الأساسية التي تتبناها كل دولة، وذلك حسب ما تراها من أجل أن تدر عليها موارد مالية تمكنها من الحصول على الدعم المالي وتنوع مصادر تمويل الاقتصاد، كما يتم تقييم هذا التنويع من خلال الاستناد على مؤشرات تساعد على قياسه وتحديد درجته وفقا للأداء الاقتصادي، وحسب درجة التركز الاقتصادي، وما مدى نجاحه أو فشله في إنعاش الاقتصاد.

فالتنويع الاقتصادي أضحى يعد خيار ضروري لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد وحيد، وإنما موزعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام. وعليه فإن قطاع الفلاحة أصبح يعد من أهم القطاعات المعول عليها في تحقيق تنويع اقتصادي فعال، وذلك لما له من مساهمات كبيرة في تحقيق موارد مالية معتبرة والقضاء على بعض المشاكل الاقتصادية والمساهمة في خلق مناصب العمل الدائمة والمؤقتة.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي وما مدى تأثير قطاع الفلاحة على تحقيق ذلك، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودور القطاع الفلاحي في تحقيقه.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول، فالفلاحة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة كما أنها تساهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات فضلا عن كونها تشكل مورد مالي مهم سواء للفلاحين أو الدولة .

المطلب الأول: الفلاحة والقطاع الفلاحي

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها، فتطور طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاد الدول.

أولا: مفهوم الفلاحة والقطاع الفلاحي

إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة وكلمةCULTUREأي العناية والرعاية وهي العملية التي من خلالها يقوم الإنسان بضبط الأنظمة الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه ومجتمعه، وهذا يعني كل الخبرات والأنشطة المتعلقة بزراعة التربة، وبشكل عام كل عمل على البيئة الطبيعية (وليس فقط الأرض) للزراعة وجمع الكائنات الحية (النباتات والحيوانات أو الفطريات أو الميكروبات) المفيدة للبشر[1] .

وفي الاقتصاد الزراعي تعرف باعتبارها:" القطاع الذي تتمثل مهمته في إنتاج الدخل المالي من استغلال الأرض (الزراعة)، والغابات والبحر والبحيرات والأنهار (تربية الأحياء المائية والصيد)، وحيوانات المزرعة (الثروة الحيوانية) والحياة البرية (الصيد) في الممارسة العملية، وترجيح هذه العملية مرتبطة بتوافر الموارد ومكونات البيئة الطبيعية الحيوية والبشرية. ويرتبط الإنتاج والتوزيع في هذا المجال ارتباطا وثيقا بالاقتصاد السياسي

ويمكن إعطاء تعريف للفلاحة على أنها:"جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان".[2]

كما تعرف الفلاحة أيضاً على أنها: "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان "[3]

---

[1] مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي ابتسام، (2022/2021): **مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1990–2019**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 06.

[2] عيادي فريدة، (2020): **دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر–واقع وآفاق –**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 04، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 359.

[3] بوعريوة ربيع، (24و25 ماي 2017): **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول: " القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 03.

علم :لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة

فن :لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

ويعرف القطاع الفلاحي على أنه: "مجموع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني الموجهة للتغذية والتصنيع والفلاحة أيضا هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتورع على إنتاج ينفع الإنسان منها الغذاء ...) وتنقسم إلى قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية وتتجلى أهمية الفلاحة في توفير الغذاء وتوفير الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية" .[1]

يوضح التعريف السابق على أن القطاع الفلاحي مجموع النشاطات الاقتصادية الهادفة لتوفير الغذاء ضمن الأمن الغذائي، سواء بطريقة تقليدية أو حديثة معصرنة.

ويمكن التمييز بين أشكال الممارسات الزراعية من حيث البعد الكمي والكيفي فنجد[2]:

***من حيث البعد الكمي:**

– **الزراعة التقليدية:** هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود ويطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشر خصوصا في الدول النامية والأقل نموا، ويشغل يد عاملة كثيرة محدودة الوسائل والأدوات الزراعية.

– **الزراعة المكثفة:** يعرف التكثيف الزراعي بأنه تكثيف العائد من استخدام الموارد ، ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لدى فان التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من الماء أو كلاهما، غير انه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.

***من حيث البعد الكيفي:** والمقصود هنا بالبعد الكيفي هو تدارك الأضرار البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والبشرية الناجمة عن الممارسات التي هدفها اقتصادي بحث دون مراعاة الانعكاسات على الجانب الاجتماعي والايكولوجي .

– **الزراعة البيولوجية:** هي نظام إنتاجي شامل يقوم على استعمال الموارد الطبيعية والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الصناعية وكذا يستبعد الاستنساخ الفلاحي OGM.[3]

---

[1] نجوى جديوي، لطيفة بهلول، (2022): **تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000 – 2020)**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 105.

[2] ياسين مكيو، (2016/2015): **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي . دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 08-10.

[3] **OGM** :organisme génétiquement modifié.

. الزراعة المستدامة: لقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA[1] عدة تعريفات للزراعة المستدامة مأخوذة من مصادر مختلفة ولعل أهمها: "هي الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو اقتصادي على المدى الطويل، الإدارة العقلانية لكل الموارد المستغلة للوصول في النهاية إلى مردود مستدام".

أما منظمة الأغذية والزراعة FAO[2] فقد عرفت الزراعة المستدامة بأنها" إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية."

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة ومكانة كبيرة في الاقتصاد من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الإنسان، وباعتباره منطلق النمو للعديد من الاقتصاديات الدول وتتعاظم أهميتها بصفة خاصة للدول النامية المعتمدة على الزراعة، لمساهمتها ودورها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ويذكر من أهمها:[3]توفير الاحتياجات الغذائية، توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة، تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا، تقليص أو سد الفجوة الغذائية، ترقية مجال الصناعات الغذائية، المساهمة في عملية التشغيل وتقليص البطالة، المساهمة في التوازن بين الريف والحضر والدور السياسي والتوازن البيئي.

تتجلى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال الدور الذي تلعبه الفلاحة في الوسط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهذا من خلال ما توفره من إنتاج وخدمات مختلفة، سواء للأفراد أو القطاعات الأخرى[4]:

1- الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي :يحظى القطاع الفلاحي بأهمية اقتصادية، سواء في الدول ذات الاقتصاديات الفلاحية أو في الدول ذات الاقتصاديات الصناعية، حيث تستمد هذه الأهمية من كونها المسئولة عن تلبية الحاجات البيولوجية للمجتمع والمساهمة في النمو الاقتصادي، ومن بين ما تقدمه الفلاحة نجد:

-**توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع**: يعتبر الغذاء مطلب بيولوجي لأي إنسان، حتى يتسنى له ممارسة حياته اليومية، وتعتبر الفلاحة المصدر الوحيد الذي يلبي هذا الاحتياج، فالفالحة تعمل على توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها؛

[1] **FIDA**: Fonds International de Développement Agricole.

[2] **FAO**: The Food and Agriculture Organization.

[3]هبول محمد، (2019): **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 14-15.

[4]لخميسي لواعر، (2019/2018): **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة واليتي ام البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص 11 – 14.

– **المساهمة في الناتج الوطني** : تختلف مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني لأي دولة، بحسب إمكانياتها ومواردها الفلاحية، فهناك بلدان اقتصادها قائم على الفلاحة وتضم معظم بلدان إفريقيا، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32% حتى تصل إلى 64 % مثل غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصادها سائر إلى طريق التحول (اقتصاد السوق)، وتضم معظم بلدان جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح نسبة المساهمة ما بين 7 %و25 %، في حين تبقى مساهمة البلدان القائم اقتصادها على الصناعة وهي تضم بلدان آسيا الوسطى ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة أوروبا على اقل من 7 %، وبالرغم من قلة مساهمة الفالحة في الناتج الوطني للدول الصناعية، إلا أنها من اكبر المصدرين للمنتجات الغذائية.

–توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي: يعمل القطاع الفلاحي على توفير مختلف المدخلات للقطاع الصناعي، وخاصة في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال والتكنولوجيا وغيرها من التطورات التي تعرف بها الدول المتقدمة، وحتى يتمكن القطاع الصناعي في الدول النامية من مواجهة هذه المنافسة، لابد له من استغلال هذه الميزة المتاحة من قبل القطاع الفلاحي لتوفره على المواد الأولية وأيدي عاملة بأقل تكلفة.

–توفير الموارد المالية: يساهم بقدر كبير في تشكيل دخول العديد من العاملين في الإنتاج الفلاحي، سواء بشكل مباشر كالعاملين في الحقل أو في التسويق وغيرهم أو بشكل غير مباشر كمنتجي الأدوية الفلاحية أو الأسمدة أو الأدوات المستخدمة في الإنتاج، ومن خلال تراكم هذا الدخل يصبح ادخارا يتم من خلاله تمويل التنمية الفلاحية .

– تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى، بالتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع، ويمكن أيضا من خلال هذه الآلية العمل على تغطية الواردات الأخرى سواء فلاحية أو صناعية أو خدماتي، بالفائض الذي ينتج عن وضعية ميزان المدفوعات.

– المساهمة في جلب العملة الصعبة : تمثل الصادرات المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الاستيراد، وعلى هذا تعمل أي دولة لها فائض في المنتجات الفلاحية على تصديرها، بهدف تحقيق مصلحتين الأولى هي جلب النقد الأجنبي لتامين تأدية الالتزامات الخارجية، وأما الثانية فهي تكمن في حماية دخول الفلاحين من اجل استمرارية الإنتاج، بالمحافظة على استقرار الأسعار وبمنع حدوث إغراق السوق بالسلع.

–استيعاب القوة العاملة : هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطا فكرة ارثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الفلاحي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للقوة العاملة[1].

[1]الخميسي لواعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

2- الأهمية الاجتماعية للقطاع الفلاحي :يعتبر النشاط الفلاحي أحد أهم ضروريات الفرد، كونه المصدر الأول في توفير الغذاء اليومي له، ولم تتوقف هذه العلاقة عند هذا الحد فقط بل تعدتها إلى جوانب أخرى، ومن بينها:

-تنمية الشعور الوطني: للفلاحة دورا بارزا في استقرار الإنسان واتخاذه للموطن وترك حالة التنقل الدائم إلى حيث توفر الموارد الغذائية والمائية، وبعد الفلاحة ظهرت المماليك والحضارات المستقرة، ومن هنا نشا الارتباط الوثيق بين الأرض والإنسان بحيث باتت الأرض مقدسة، ويتجلى أيضا هذا الشعور من خلال مختلف الشعوب المضطهدة التي ضحت بأنفس من اجل الأرض وبالتالي نمو الشعور بالوحدة الوطنية.

-تخفيض عدد الفقراء: للنمو الفلاحي طاقات خاصة في تقليص الفقر في مختلف أنواع البلدان، ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، فمثال في الصين تفيد التقديرات إلى إن النمو الناشئ عن القطاع الفلاحي في تقليص الفقر تعادل 5.3 مرة فعالية النمو في القطاعات الأخرى، وبما أن القطاع الفلاحي هو الأكثر استيعابا لليد العاملة، فانه كلما هناك زيادة كلما هناك زيادة في نسبة النمو الفلاحي رافقتها نسبة في تقليص الفقر.

-خلق روح التعاون فيما بين أفراد المجتمع الريفي: تعد الثقة أحد أهم المعالم التي تطغوا على تراث المجتمعات الريفية، ولعل أبرز مظاهرها هو نظام " التويزة " الذي يقوم على المشاركة الجماعية في تأدية الأعمال الزراعية فيما بين أفراد الريف دون مقابل مادي، كما يعمل هذا النظام على تجسيد نوع من أنواع التضامن فيما بين الأفراد داخل المزرعة أو خارجها، وهذا من خلال شبكة العلاقات التي تنشا في ظل كل عملية إنتاج.

- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر: تستأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف.

3-الأهمية البيئية للقطاع الفلاحي :إن التغيرات البيئية الحاصلة اليوم من تلوث للمياه وتغير المناخ والتصحر وغيرها من الآفات التي تهدد المحيط ، تشكل أبرز القضايا الهامة على خطة البيئية العالمية، والتي تسعى جاهدة إلى خلق بيئة نظيفة خالية من تلوث .كما أن الاستخدام المستمر للأراضي الفلاحية يمكن أن يكون ذو نافع أو ضار للبيئة، ولكن مقاربة تعدد وظائف الفلاحة يمكن أن يساعد في إمكانية تحسين الروابط بين الفلاحة والخصائص البيولوجية والفيزيائية للبيئة الطبيعية، فالفلاحة تعمل على تجديد الأكسجين وجلب الأمطار والوقوف في وجه التصحر وغيرها من المنافع المتأتية من دور الغطاء النباتي ، أما الأثر السلبي للفلاحة فهو ناجم عن الإفراط في استعمال المواد الكيماوية وهذا عبر عملية التكثيف الفلاحي، وبالتالي فهو من صنع الإنسان وليس من طبيعة النشاط الفلاحي[1].

[1]لخميسي لواعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

ثالثا: خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي:

-ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة :تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يودي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر،أي أن الفلاح يتحمل التكاليف الثابتة سواء استغل أرضه أو لم يستغلها .[1]

-طول دورة الناتج الفلاحي : إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة. فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر والنخلة بعد ثماني سنوات، أي دورة الناتج الفلاحي طويلة لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها، فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم خاصة في غياب عنصر التكنولوجيا .

-صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة :يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة ،إذا ما إن أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر.[2]

-ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة في نتيجة التقلبات المناخية :تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما توثر على الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان المطلقة، ولهذا يصعب على الفلاح تلبية جميع الشروط للنمو أو التنبؤ بمقدار ومصير إنتاجه وعلى هذا الأساس فالعوامل الطبيعية كالجفاف والفيضانات والبرد والثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية تمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.[3]

-الموسمية :بسبب موسمية بعض المنتجات وتعلقها بظروف مناخية معينة، وهو ما يسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج، ونقصه خارج هذه الفترة وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقراره وهذا ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف .

-ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية :تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط حيث يودي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته، وصيانتها باستمرار وإدامتها على أفضل وجه ممكن إضافة إلى نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.

---

[1] عبد الوهاب مطر، (1999): ،**أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي** ،مطبعة العالي ،ط 1،العراق،ص 37.

[2] زهير عماري،(2014): **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980، 2009**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 53.

[3] عبد الوهاب مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص43

–ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية :تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم العوامل الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا جديدة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية

تقوم التنمية الزراعية على مجموعة متجانسة من المفاهيم مما جعلها ذات أهمية بالغة في كل الدول وفي مختلف المجالات.

أولا: تعريف التنمية الزراعية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعة، فهناك من يعتبرها "عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية [2]".

كما عرفت على أنها: "عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية [3]".

أما وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الزراعية "كونها تساهم في التكييف المستمر للزراعة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية".[4]

وعرفت أيضا بأنها: " هي زيادة معدلات الرخاء الاقتصادي للسكان الزراعيين ".[5]

---

[1] عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

[2] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، (2015): **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، ص 213.

[3] محمد غردي، (2012): **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، ص8.

[4] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

[5] عادل يوسف عوض، مدحت مصطفى، (2011): **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ص 24

كما عرفت التنمية الزراعية بأنها: "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه[1]. "

مما سبق يستنتج بأن التنمية الزراعية هي تنمية محلية، داخلية وتساهمية، مبنية على تثمين الموارد المحلية ومساهمة كل الفاعلين وترابط مختلف قطاعات النشاطات

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية :[2]

- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي؛

- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة؛

- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي؛

- القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستصلاح الأراضي، وترشيد استخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

-المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الإنتاج الزراعي عن طريق البحوث العلمية واستخدام التقنيات العلمية الحديثة في الإنتاج؛

-استخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الإنتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

[1] لطاهر مبروكي، (2011): **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 193.

[2] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 214-215.

ثالثا: أهمية التنمية الزراعية

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا عندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقدين الماضيين مدفوعا إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعا قد ظل مدفوعا بعمليات انتقال العمالة من الزراعة من الزراعة، استجابة لديناميكيات كل من"الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي ".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات الأخرى، وعلى وجه الإجمال، يحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصاديا في الزراعة 66 في المائة في عام 2009، ومعنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة مدخول أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية، ولأن كثير من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية.[1]

رابعا: شروط التنمية الزراعية

إن تحقق عناصر الإنتاج الزراعي من أرض ورأس مال وعمل وتنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الزراعية، بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها استغلال هذه العناصر للوصول إلى أهداف التنمية الزراعية ومن أهمها ما يلي[2]:

-العلاقات الإنتاجية الزراعية: بتجنب صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي، فهذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات استغلالية بين المزارعين ما ينجر عنه مشاكل قد تقف دون تحقيق نمو زراعي مرغوب، وهذا النفوذ الإقطاعي يعزز انتشار الطبقية في وسط المجتمع؛

---

[1] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري،(2016/2015): **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 06.

[2] سهيلة شيخاوي، (2019/2018): **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 46.

-الوضع السياسي: التغيرات السياسية السريعة تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة بحيث أن هذه التغيرات السياسية تكون ذات تبعية اقتصادية لا تؤخذ بعين الاعتبار في تخطيط ووضع برامج التنمية الزراعية؛

-فعالية الإنتاجية: وتعني استغلال عناصر الإنتاج بطريقة جيدة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

-وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مناسبة وغيرها من التسهيلات؛

- وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية كتوفر المؤسسات التمويلية والتسويقية وغيرها.

المطلب الثالث: مقومات التنمية الزراعية واستراتيجياتها

تعد مقومات واستراتيجيات التنمية الزراعية من أهم العناصر الواجب التعرف عليها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مقومات التنمية الزراعية

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية الحيوانية، وهو ما يتم التطرق إليه فيما يلي [1]:

1-الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

[1] خديجة عياش، (2011): **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر- دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، ص ص 24-29.

ويختلف تطبيق هذه المحاولة من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ...الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

2-الموارد المائية

يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

- الموارد المائية المطرية؛
- الموارد المائية السطحية؛
- الموارد المائية الجوفية.

3- الثروة النباتية

يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته.

4- الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية[1].

[1] خديجة عياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

ثانيا استراتيجيات التنمية الزراعية

لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الزراعية وهي منعزلة إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، والتوازن في التدفق بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم، وتتمثل أهم الاستراتيجيات فيما يلي:[1]

1-في مجال توجيه الإنتاج نحو الأسواق المحلية والتصدير

- تشجيع ودعم تأسيس اتحادات نوعية؛

-إعداد دراسات دورية للاتفاقيات والأسواق المحلية والإقليمية وللأسواق الأجنبية، بواسطة:

- إنشاء قاعدة بيانات زراعية وطنية؛
- إعداد دراسة تحليلية للبيانات والمعلومات؛
- إعداد دراسة تحليلية موسعة لتقييم الآثار الايجابية والسلبية للاتفاقيات الدولية؛
- تقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع.

-توجيه برامج البحوث ونقل التكنولوجيا لإعطاء اهتمام خاص للمحاصيل التصديرية؛

-إعداد برامج تدريبية للمزارعين والمتعاملين بهذه المحاصيل.

2- في مجال تشجيع الصادرات

تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية بواسطة:

-توفير تمويل بشروط ميسرة للمصدرين؛

-برامج الترويج الوطنية في الخارج؛

-إعادة النظر في الاتفاقيات المتعلقة بالسلع والنقل والجمارك؛

-إنشاء أسواق متخصصة لعرض وبيع المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وإعفاءها من الرسوم ؛

-تفعيل تشريعات الرقابة على استخدام المبيدات؛

-إلغاء الضرائب على مدخلات الإنتاج الزراعية وكافة النشاطات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية؛

-مراجعة المواصفات القياسية المعتمدة للمنتجات الزراعية وعبواتها وتطبيقها على السلع الواردة للأسواق المحلية وتلك المعدة للتصدير.

3- في مجال تطوير أداء الأسواق المحلية

- إنشاء هيئة مركزية للإشراف على أسواق الجملة؛

[1] جواد سعد عارف، (2010): **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 103- 106.

- منح القطاع الخاص حق إقامة وإدارة أسواق الجملة داخل حدود البلديات.

4- في مجال تطوير البنى التحتية والخدمات التسويقية

توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لامتلاك أو المشاركة في امتلاك وإدارة البنى التحتية الخاصة بالتسويق وذلك من خلال:

- إقامة البنى التسويقية، مسلخ مركزي للحيوانات، سوق مركزي للأغنام والأبقار والحيوانات الحية؛
- الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة فإقامة هذه الصناعات بدلا من إيجارات رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء ومنحها الإعفاءات الضرورية؛
- امتلاك وإدارة أسطول نقل حديث وتوفير التسهيلات الضرورية للمصدرين في هذا المجال؛
- تنظيم المهن في مجال تسويق المنتجات الزراعية.

5- في مجال التشريعات والتنظيمات المؤسسية

مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.[1]

ثالثا: أبعاد التنمية الزراعية

هناك من يستخدم تعريفا أوسع وحيكم على التنمية الزراعية بأنها مستدامة إذا ما وفرت الآتي:[2]

-السلامة البيئية

أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية وتزيد من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات وحتى عضويات التربة، وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة والمحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية (التنظيم الذاتي)، وذلك يعين استخدام الموارد المحلية بشكل حيد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة ويقي من التلوث ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد المتجددة.

[1] جواد سعد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] اسعد حمدي محمد ماهر، (2017): **التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات–**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 04، جامعة التنمية البشرية، العراق، ص 14.

-الجدوى الاقتصادية

أي أن يتمكن المزارعون من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو إدرار الربح أو الأمرين معا، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج، ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر (الغلة) فحسب بل بوظائف أخرى مثل المحافظة على الموارد والحد من المخاطر .

-العدالة الاجتماعية

أي أن تتوزع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق ويتم إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار في الحقل والمجتمع، إذ أن الاضطراب الاجتماعي قادر على تهديد النظام الاجتماعي بأكمله بما في ذلك الزراعة.

-الاهتمام بالمتطلبات الإنسانية

أي احترام كافة أشكال الحياة كالنبات والحيوان والإنسان والإقرار أساسا بكرامة كل البشر ومراعاة العلاقات والهيئات والموروثات المجتمعية واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والتعاون والرأفة، ويشمل ذلك المحافظة على الكرامة والسلامة الثقافية والروحية للمجتمع وتعزيزها .

-القدرة على التكيف

أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة الزراعة: النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.[1]

[1]اسعد حمدي محمد ماهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي

الفلاحة من المهن التي امتهنها الإنسان منذ بداية الخليقة، وكادت أن تكون المهنة الوحيدة في العصور القديمة ما زالت أهميتها إلى يومنا، فمن اكتشاف الفلاحة وممارستها، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع للغذاء إلى عنصر فعال منتج، وبدأ الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته وازداد ذلك مع توالي الاكتشافات، وفي عصرنا وصلت الزراعة إلى اعتبارها صناعة قائمة بذاتها، حيث بلغت الزراعة مرحلة زراعة المنتجات واللحوم في المخابر عوض المساحات الشاسعة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه

سيتم من خلال هذا المطلب التعرض لمفهوم الاستثمار الفلاحي، وكذلك التعرف على أهم الخصائص المميزة له.

أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار في مجال الزراعة أمرا لا غنى عنه لتخفيض مستويات الجوع وتشجيع الإنتاج الفلاحي المستدام، ويشمل الاستثمار جميع النفقات التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية، ويسعى إلى الحصول على الأصول التي تحقق مكاسب في الإنتاجية تزيد مع مرور الوقت، أما في مجال الفلاحة، فقد يأخذ الاستثمار أشكال مختلفة، كإنشاء بساتين الأشجار المثمرة أو شراء الماشية أو المعدات الزراعية (الآلات والمعدات والمباني، ... إلخ.)، والحصول على الأراضي الزراعية أو تملكها، بالرغم من أن شراء الأراضي كاستثمار زراعي لا يعتبر استثمارا زراعيا من منظور الاقتصاد الكلي، فهو سيمكن من زيادة الحيازة على الأراضي فقط وأن هذه العملية لا تعني على الإطلاق الزيادة في القدرة الإنتاجية للبلاد، لأنها مجرد عملية تغيير لمالكي الأراضي وليست عملية اقتناء أصول جديدة، من جهة أخرى تعتبر عمليات الإنفاق على أنشطة إزالة الحجارة أو الزراعة الرعوية على سبيل المثال نفقات استثمارية لأن كلا النشاطين يساهمان في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.[1]

هناك من يحصر عبارة الاستثمار الفلاحي أو الزراعي في كلمة الفلاحة والتي تعني العناية بالحقل وزراعة الأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها، ولكن هذا التعريف يبقى ضيقا نظرا لتطور الأنشطة الفلاحية وكبر أسواق الغذاء في الفترة الراهنة وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر بها، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء .[2]

---

[1] جمال ياحي، هادية يحياوي، (2023): **سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وانعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني: "دراسة حالة والية الوادي"**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص891.

[2] جواد سعد العارف، (2009): **الاقتصاد الفلاحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 81.

ويعرف كذلك على انه :"عملية دمج و تنظيم عوامل الإنتاج المتاحة في القطاع الزراعي، والتي تتضمن الأرض والعمل ورأس المال، بهدف تحسين الإنتاج ورفع كفاءة الزراعة وتربية الحيوانات، يتيح الاستثمار الفلاحي للفلاحين تحسين ممارساتهم واعتماد التقنيات الحديثة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة ".[1]

وعليه يستنتج أن الاستثمار الفلاحي هو كل جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من اجل رفع المنتوجات كما ونوعا.

ويتجاوز الاستثمار في الفلاحة عملية زراعية تقليدية حيث يرتكز على الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الإنتاج وتحسين معيشة الفلاحين.

ثانيا: خصائص الاستثمار الفلاحي

تكمن أهم خصائص الاستثمار الفلاحي فيما يلي :[2]

- **الدورة المالية**: التدفق النقدي في الزراعة يكون عند بيع المحصول وفقط؛
- **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية**: وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وعداد الميزانيات وتوقيت العوائد؛
- **الدورة الزراعية**: إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها؛
- **المخاطرة**: إن دخول العوامل الطبيعية كمقيدات يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار؛
- **التكيف**: إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري؛
- إن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأكثر في الزراعة لاحتياجها إلى وقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها؛
- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة؛
- إشكالية التمويل الزراعي وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع.

---

[1] بونعامة نور الإيمان، (2024/2023) **واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر –شعبة الحبوب نموذجا – دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000–2023**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 06.

[2] بن شهيدة سارة، (2023): **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة (1990–2021)**، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02 ،العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، ص ص 102-103

ثالثا: أهمية الاستثمار الفلاحي

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح أفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة منها: [1]

– المصدر الرئيسي لقطاع الفلاحة في التوظيف حيث يوفر فرص عمل جزء كبير من القوى العاملة لدينا، يشارك أكثر من 43 ٪ لدينا بشكل مباشر في قطاع الفلاحة، بينما يعتمد 66 ٪ من سكان الريف؛

– يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم اقتصاديا في توفير مدخلات القطاع الصناعي والتجاري أما اجتماعيا توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع والتي تعتبر من عوامل استقرار المجتمع؛

– تساهم الفلاحة والتنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يؤرق الحكومات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية؛

– يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنويع الصادرات، ومنه تحسين مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذا تحقيق الإيرادات المالية للبلد ؛

–قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات عالية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1] غربي رشيد، بوعبدلي ياسين، (2023): **الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980–2021) –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ardl–**، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 184-185.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الفلاحي ومحدداته

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأهم الأهداف للاستثمار الفلاحي، وكذلك التعرف على محدداته الاقتصادية الأساسية.

أولا: أهداف الاستثمار الفلاحي

يمكن القول أن أهداف الاستثمار الزراعي متكاملة بحيث تحقق أهداف كلية وجزئية في سياق دورة الاستثمار، وهذا التكامل يعني أن الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تتحقق حتى وهي غير مستهدفة لوجود تكامل رأسي في الفلاحة تكاد تلغى معه عملية الفصل.

شكل رقم (01-01): أهداف الاستثمار الزراعي

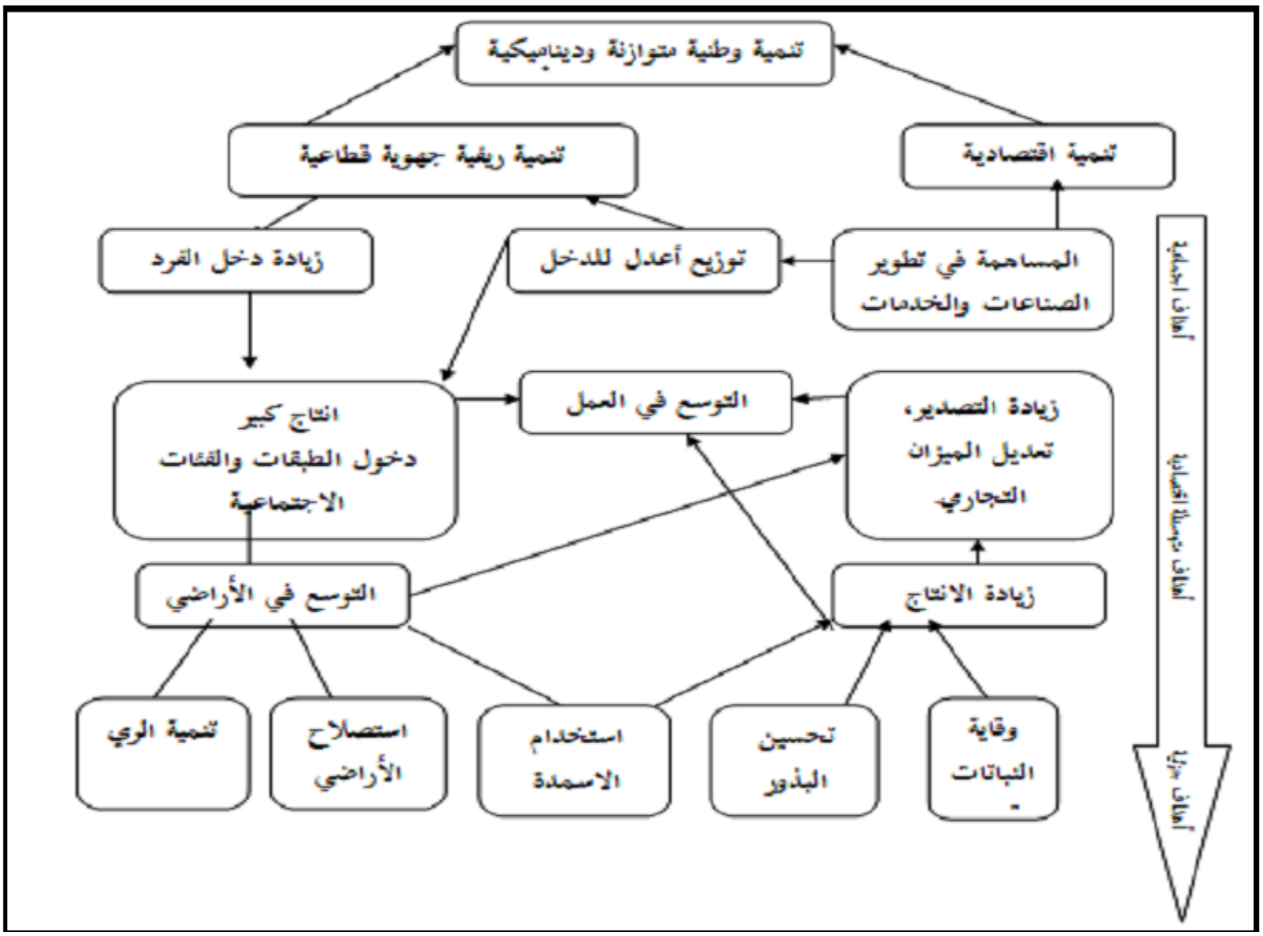

المصدر: سهيلة مصطفى، (2017): **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 35.

ومن خلال الشكل يمكن أن نلاحظ أن استخدام البذور ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يحدث أثرا غير محدد مسبقا على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي فالأثر الذي تحدثه البذور قد يتجاوز الأثر الذي حدد كهدف، ويعتبر هذا الأثر توسعي وبالتالي فعند تحديد الأهداف تراعى الفعالية أكثر من الكمية، وضمن مرونة كبيرة في التقدير، فعند المستويات العليا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية تتخذ الأهداف الجزئية شكل أهداف تجميعية، في حين تتخذ الأهداف الجزئية شكل وسائل عند النظر إليها في المستوى المنخفض من هرم الأهداف، وعليه يمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الفلاحية من خلال:[1]

– **أهداف المستوى الأدنى** :وهي البرامج؛

– **أهداف المستوى المتوسط** :وهي السياسة؛

– **أهداف على مستوى الأعلى** :وهي الخطة.

وحتى لو أن هيكلة الأهداف تبين التدرج والتكامل بين مختلف الأهداف إلا أن معظمها تحقق أكثر من هدف واحد، وقد يتحقق من تحقيق هدف واحد أهداف متعددة. ويقع المستثمر الزراعي بين توقع أهداف ممكنة وإمكانية تعدي هذه الأهداف في مستوى تأثيرها، وهو ما يخلق صعوبة في تحديد مجال التأثير بشكل دقيق، وعادة ما يلجأ متخذو القرار الاستثماري إلى التقيد بالتقسيمات بين أهداف مشروع الاستثمار الداخلية، والخارجية والفرق في كيفية تحديد الآثار التي تحدثها هذه الخيرة، وعند صعوبة تحديد العلاقات بشكل واضح يكتفي متخذو القرار بتشخيص الأهداف الداخلية أو الأهداف المضمونة، أي الأهداف ذات المضامين المحددة، وترتبط أكثر جوانب هذا القرار بما يسمى بالارتباطات الخلفية والأمامية، وهذه الارتباطات التي تجعل الاستثمار الزراعي واسعا وبدون حدود واضحة.

ثانيا: المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي

هناك عدة محددات اقتصادية التي تشمل سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق والتصنيع والتصدير، والتي تتمثل في :[2]

–سياسات الإنتاج: حيث يتم توجيه الاستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد .

–سياسات التسعير: القطاع الزراعي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى اختلاف في السياسات حسب درجة تدخل الدولة في تحديد الأسعار .

–سياسات التسويق: وتشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب .

–سياسات التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في المجال الزراعي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية.

[1] سهيلة مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] عيادي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 361.

المطلب الثالث: تحديات القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي، قطاعا حساسا وأكثر تعرضا إلى المشاكل بسبب اعتماده أساسا على عوامل يصعب التحكم فيها، أهمها؛ الأرض، المناخ، إلى قلة التكوين والضعف الذي يعاني منه، يمكن اختصار أهم العوامل التي تعيق النمو الزراعي فيما يلي[1]:

–ضعف الإنفاق العام والخاص، خاصة الإنفاق على القطاع الفلاحي؛

–انخفاض الإنتاجية الزراعية كما ونوعا والمتمثلة خاصة في ضعف إنتاجية العامل الزراعي، والعمل على رفعها يتطلب توفر عناصر كثيرة تتفاعل مع بعضها كالتقنيات والخدمات والمدخلات والبنى التحتية وتنظيمات المنتجين والسياسات والمؤسسات التي تخص الزراعة وغيرها؛

–ضعف المقدرة التنافسية من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض نوعيته وسلامته وضعف الكفاءة الذاتية للمنتجين؛

–تدهور الموارد الزراعية بفعل الظروف المناخية كظاهرة الجفاف وتعاقب دوراته؛

–عراقيل متعلقة بالتسويق على المستوى الداخلي والخارجي وضعف التكيف مع متطلبات العولمة من حيث التقيد بمواصفات ومقاييس الجودة؛

–ضعف الصناعات التحويلية وتدني قدراتها التنافسية؛

–ضعف الاستثمار الزراعي في البنى التحتية المساعدة للزراعة؛

–المشاكل الاجتماعية كالأمية والفقر والجهل والمرض؛

– ضعف هيكلة القطاع الزراعي مما يتطلب الإصلاح المؤسسي وعلاقات الإنتاج؛

– الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية والتوسع العمراني والصناعي، إضافة إلى هجرة اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بسبب أفضليته؛

– سوء التنظيم والتنسيق في الاقتصاد الزراعي: من خلال العلاقة التي تربط بين حجم الغذاء وعدد السكان وعدم استقرار أسعار السلع.

[1] زاوي بومدين،(2016/2015): **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 29.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودور القطاع الفلاحي في تحقيقه

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتج الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير الذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل، الأمر الذي جعل معظم الدول توليه اهتماما كبيرا في إطار مخططاتها التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية حتى تضمن استمرار نموها وتطورها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل، لتنويع مصادر دخلها وبالتالي تنويع اقتصادها، لما له من خصائص وأهمية معتبرة في تحقيق النمو والاستقرار المنشود.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وهذا ما أدى إلى تعدد واختلاف تعاريف التنويع الاقتصادي.

فحسب الاقتصادي **Jean Claude Berthéleny** "نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة." [1]

حيث يعرف التنويع الاقتصادي بشكل عام بأنه:" تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[2]

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:"الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو اقتصاديات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة، وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات ."[3]

---

[1]إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، ص112.

[2]عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): **التنويع الاقتصادي..مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق، ص 57.

[3]ساعد بوراوي، (2023): **الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والتنمية لمستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص 469.

من خلال التعاريف السابقة نصل إلى أن التنويع الاقتصادي هو إقامة ركائز لاقتصاد حقيقي مكون من عدة مصادر للدخل، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات وتنويعها، وهذا لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد في حالة اعتماده على قطاع واحد (مورد وحيد).

ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[1]

– التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية

إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أساسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

– التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية

إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الذي يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛

– التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية يتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة كتراكيب الإنتاج، نسب مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات، والانتقال من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد عاملا أساسيا في دفع التنمية، دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي.

[1] بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 19-20.

– التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة

إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجها استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطا مشتركا بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

كما يعد التنويع من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه التنويع يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال على حد سواء.[1]

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي، وبالتالي التنويع هو من الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر الذي يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصادياتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فالمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص... الخ، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي بقطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوع هو بطبيعته أكثر استقرار، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل، وإتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي ". [2]

[1] بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، (2016): **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص137.

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض أدبيات "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة.

وقد تم التركيز على معضلة لعنة الموارد وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعمد على صادرات المعادن والنفط. وفي هذا الصدد كان ظهور أدب لعنة الموارد كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة إلى ثلاث مظاهر:

-مشكلة التذبذب

أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير.

-المرض الهولندي

يعتبر كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى.

- الآثار المؤسسية

تم التوصل لنتائج سلبية انطلاقا من الإحصائيات المتعقلة بالبلدان النامية المصدرة للنفط أو التي تتجه في اقتصادها للاعتماد على المنتج الواحد واتخاذه كمورد جبائي مع تهميش النظم الضريبية ومؤسسات الدولة مع وجود مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل مع وجود رابط ضعيف بين الصناعة الإستخراجية والاقتصاد المحلي بالإضافة للإشارة للتوزيع غير المنتظم وغير المنصف لنتائج التنمية مما سبب صراعات اجتماعية.[1]

[1] موسى باهي، كمال روابنية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137-138.

المطلب الثاني: أساسيات حول التنويع الاقتصادي

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب أهمية ومحددات التنويع الاقتصادي، أسباب اللجوء إليه وشروطه.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى. فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص. وتتجسد أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي: [1]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية؛
- التخفيض من حدة البطالة، من خلال زيادة فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

[1] خالد الخطيب، بصري ريمة، (14و15 أكتوبر2017): **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 11.

- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛
- البحث عن الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي؛
- التوجه نحو ترسيخ البعد الحضاري للمجتمع من إنجاح التنويع الاقتصادي.

وتظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعي؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي، نجد:[1]

- التدخل الحكومي

يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.[2] ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.

- القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بتطوير المقاولاتية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء

[1] بللعما أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 25-26.

[2] عبد العزيز عبدوس، (2016): **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 110.

القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين:

-يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل؛

-مشاركة القطاع الخاص في عملية التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

– الموارد الطبيعية

من بين العوامل التي تقود إلى التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية.

– القدرات المؤسساتية والموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية . [1]

[1] عبد العزيز عبدوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

ثالثا: أسباب اللجوء إلى التنويع الاقتصادي

تنوعت وتعددت أسباب لجوء الدول إلى التنويع الاقتصادي ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- خشية نضوب الثروة وانخفاض العوائد الناتجة عن استغلال المورد الناضب، لذلك كان لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة وإيجاد تدفقات أخرى جديدة للدخل لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛
- التغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية (الأسواق النفطية خاصة) على المدى المتوسط: تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة والعراق، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط؛
- نمو استهلاك النفط محليا في العديد من الدول المنتجة له: يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي5 % سنويا في الدول الخليجية، يرجع هذا إلى كل من التطور الديموغرافي وإلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تشهد تزايد في نسبة البطالة، فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد القطاعات الإستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كثيرة.[1]
- يعيق تقلب مستويات الدخل الوطني الناجم عن اضطراب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل، سوق العمل ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة؛
- يؤدي عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، الإنفاق العام ومن ثم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه.
- السعي لخلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة.[2]

[1] هواري أحلام، (14-15 أكتوبر 2017): **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 7.

[2] نوي حياة، بشكر إلهام، (14-15 أكتوبر 2017): **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص5.

المطلب الثالث: مؤشرات وطرق تقييم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مؤشرات سنذكر أهمها، كما يمكن قياسه لتحديد درجته.

أولا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي منها:[1]

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** حيث أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، مع العلم أن التغيرات قصيرة الأجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة، إذ يمكن أن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- **تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي:** هذا المقياس يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- **تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي:** وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

[1] Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah, (2017), **Economic diversification in Algeria**, Global Journal of Economic and Business,No 2, Science Reflection (SR), p 77.

ثانيا: طرق قياس التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات مقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

1-مقياس هرفندل –هيرشمان (Herfindal-Hirshman):[1]

يعد معامل هرفندل-هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، يعتمد على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة وتراكم رأس المال.

ويعبر عن هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

H.H: مؤشر هرفندل –هيرشمان

Xi: قيمة المتغير في النشاط i.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

تتراوح قيمة معامل **H.H** بين الصفر والواحد($0 \leq H \leq 1$)

- إذا كان $H=0$ فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- أما إذا كان $H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل H.H من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

[1] نوي نبيلة، (2018)، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية –حالة الجزائر–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 4.

2-مقياس فلاديمير كوسوف

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[1]

$$\mathbf{cos} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{\alpha i} \times \boldsymbol{\beta i}}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{\alpha i^2}} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{\beta i^2}}}$$

حيث أن:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف، كلما أصبحت قيمة (Cos =0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

3-معامل التركز(معامل جيني): [2]

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز وأبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز.

على وجه الخصوص فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى.

ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

[1] بوعبدلي ياسين، (2017)، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلا**- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 22.

[2] قويدري محمد، (14 و15 أكتوبر2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 5-6.

الشكل رقم (01-02): معامل جيني

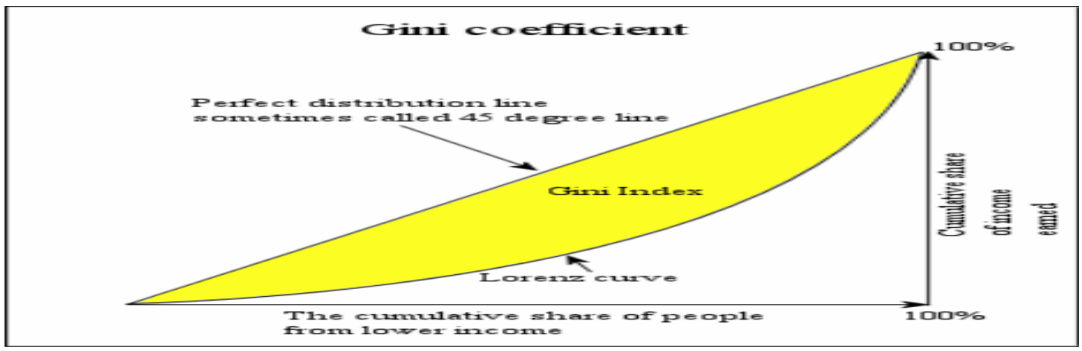

المصدر: قويدري محمد،(14و15 أكتوبر2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة أندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص ص 5-6.

ويأخذ الصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{K=1}^{n}(X_K-X_{k-1})(Y_K+Y_{K+1})$$

حيث أن:

X_K : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي.

Y_K: يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).

N: عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0,5 و-0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و-0,5، وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...الخ.

كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيارا لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.[1]

[1] بن يوب فاطمة، (14و15 أكتوبر 2017): **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 7.

ثالثا: آليات التنويع الاقتصادي

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناء على التوجهات الإيديولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم تلك الآليات نجد:

1-تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي

تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الإستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية، وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى ب" الدولة المحفزة "في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية واعية تهدف إلى تحقيق تحول تنوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد. إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج في إدارة المؤسسات والدولة، ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...الخ .أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة.

إن العمل على تثبيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه.[1]

2- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد المورد.

ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها في تنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة يجد:

2-1تنمية القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة(عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، على المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة

[1]أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 151.

للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقا، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة بالتحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال وقوة العمل الصناعية، وتنبع أهمية هذه الأنشطة أيضا من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكا للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجا للمدخلات الوسيطة والاستثمارية المستخدمة في النشاط الزراعي، كما تعتبر الأنشطة الصناعية محلا لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصدرا مهما لتوليد الدخل ومن ثم خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصنعة محليا، لذا فإن خلق نمو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية خاصة في الدول النامية.

2-2تنمية القطاع الزراعي

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل أغلب هذه الدول تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الزراعي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير ما يلي:[1]

-تراجع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع، حيث تم إعطاء الأولوية لمجال الاستثمار في القطاعات الصناعية على حساب القطاع الزراعي؛

-الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الزراعية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الزراعي وعدم استقراره؛

-التخلف التكنولوجي وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها أدى إلى إتباع سياسات زراعية خاطئة وبدائية؛

-اعتماد القطاع الزراعي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره(ظروف مالية، مادية، تقنية...إلخ) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية(نتقص الأمطار مثلا)يؤثر سلبا على الإنتاج؛

-يتميز القطاع الفلاحي في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية وبوجود اختلال في هذه الأراضي.

[1] مصطفى بن ساحة، (2016): **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، ص ص 68-69.

2-3 تنمية قطاع السياحة

أصبحت السياحة وما تستند إليه من إرث تاريخي وحضاري في عالم اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي، وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي إلى أن السياحة ستكون أحد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين، وأن هناك ثلاث صناعات سوق تقود اقتصاديات الخدمات في هذا القرن وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسفر.

إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى أن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية.

إضافة إلى أن الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي، فللسياحة أدوار تنموية تنويعية ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى.[1]

3- تفعيل دور القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة. إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي:[2]

-ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام؛

-الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام؛

-قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

-الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة؛

-التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص71- 72.

[2] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (20و21 نوفمبر 2011): **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، ص 04.

وتتمثل آليات تفعيل القطاع الخاص فيما يلي:[1]

*** توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال**

من أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط يجد:

-وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص؛

-توفير وتطوير البنى التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات؛

-تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء؛

-تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.

***توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات**

إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات لتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.

*** الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص**

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

4- جذب الاستثمار الأجنبي

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل العقبات والإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية.

[1] أوكيل حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 159-160.

رابعا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

تختلف العوامل التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك العوامل ما يلي:[1]

– إعادة الاعتبار للدولة التنموية

الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك يتضح الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية؛

– الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص

تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

حيث اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات.

– الاستثمار الأجنبي المباشر

مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي.

[1] توفيق بن الشيخ، (2017): **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07 ، جامعة قالمة، الجزائر، ص ص 590-591.

– الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول المتوسطة حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها.

–التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة

يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.[1]

المطلب الرابع : دور ومساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل من دور ومساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق وتفعيل التنويع الاقتصادي.

أولا: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي للنهوض باقتصاديات، فيما يلي:[2]

– توفير الموارد المالية

يعد القطاع الفلاحي مصدرا للدخل للأفراد العاملين على مستوى العملية الإنتاجية من مزارعين وغيرها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية، هذا على مستوى الجزئي، أما على مستوى الكلي يساهم القطاع الفلاحي بنسب متفاوتة الوطني للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الدخل الوطني لها كما أنه يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس إيجابيا على التنويع مصادر الدخل ومنه تنويع اقتصادي على مستوى التنمية المستدامة؛

–القطاع الفلاحي سوق للسلع الصناعية

إن زيادة الإنتاج الفلاحي يترتب عنه زيادة المداخيل لدى الفالحين، وإن زيادة الدخل يؤدي يهم إلى زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية، ومن ثمة العمل على زيادة التنمية القطاع الفلاحي، بهدف توفير الطلب على المنتجات الفلاحية الناشئة عن الزيادة في دخل الفالحين؛

---

[1] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (25و26 أفريل 2017): **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي – 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 04-05.

[2] نجوى جديوي، لطيفة بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 106-107.

-توفير العمالة

يساهم القطاع الفلاحي في تقديم اليد العاملة للقطاعات الأخرى نتيجة لإحلال التكنولوجيا.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بالقطاع الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام، لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها[1]:

- مصدر للغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي؛
- توفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية؛
- خلق للثروة وتنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة؛
- المساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل.

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة وتفاقمها وتحقيق انجازات علمية مهمة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجا وكذا تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى من أجل الوصول لتنمية مستدامة.[2]

[1] بوخرص عبد الحفيظ، (2023): **مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 854.

[2] **المرجع نفسه**، ص 854.

خلاصة الفصل

مما سبق يتبين أن التنويع الاقتصادي هدف استراتيجي يمكن كل دولة من الخروج من حالة الانحسار لمصدر دخل محدود، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، توفر الاستقرار الداخلي للاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية، خصوصا في ظل الأزمات والإختلالات التي يشهدها العالم اليوم. وكذلك يمكن لأي دولة من أن تقوم بتحديد مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي الذي وصلت إليه، سواء داخل اقتصادها أو مقارنة مع باقي الدول، وذلك من خلال تطبيق بعض المؤشرات الاقتصادية في تحديد ذلك، وهذه المؤشرات تطبق أيضا على مختلف القطاعات التي تعتمد عليها كل دولة في تنويع اقتصادها.

كما أن اثر مساهمة قطاع الفلاحة في خلق فرص التنويع الاقتصادي باعتبار القطاع الفلاحي كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيقه مزيدا من الفائض السوقي وجب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لرفع مستوى إنتاجية القطاع، وتعزيز مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطوير أنشطة المناولة لقطاع الصناعة الغذائية والتقليدية، وتوفير المزيد من التأطير العلمي والتقني، ودعم وتنظيم نشاط الإنتاج والتسويق، وإعادة ترشيد سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها، حيث كل هذه الإجراءات من شأنها تفعيل دور القطاع في امتصاص الفائض الكبير لليد العاملة.

الفصل الثاني

واقع القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

تعد مسالة التنمية الاقتصادية والمحافظة على النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للدول والهيئات ذلك لان تحقيق التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه معظم الدول وهو المقياس الأهم في تصنيف تلك الدول.

لقد أدركت جميع دول العالم أهمية القطاع الزراعي كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات خصوصا الدول النامية على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

وفي الجزائر يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني إلا انه لم يحظ باهتمام كبير من قبل المختصين لاسيما فيما يخص المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول : مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع للاقتصاد الوطني؛

المبحث الثالث: معوقات وتحديات القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول : مقومات ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر

يبرز قطاع الفلاحة في الجزائر كأحد أهم القطاعات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تملكها، وهذا راجع للطبيعة الجغرافية و المناخية للبلاد، مما يجعل للقطاع أهمية ودورا فعال في تطوير الاقتصاد الوطني و تنميته . والجزائر كغيرها من الدول ركزت أبحاثها القانونية والاقتصادية و الاجتماعية من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب مع الواقع الجزائري وتؤدي إلى تحسينه .

المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تمتلك الجزائر عدة إمكانيات متاحة من حيث الموقع إضافة لحيازتها على عدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية استطاعت من خلالها احتلال موقعا مميزا من حيث إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وفيما يلي توضيح لأهم هذه المقومات:.

أولا: المقومات الزراعية

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات جغرافية ومناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحقيق تنمية محلية.

***الموارد الطبيعية:** تعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ: 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ 238174100 ،كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 458.8 مليون هكتار أي ما يعادل28% من المساحة الزراعية الإجمالية، [1]كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] ربيعة بوسكار وآخرون،(2022): **التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 120-121.

شكل رقم (02-01): المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر

المصدر: ربيعة بوسكار وآخرون، (2022): **التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 120.

ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالجزائر عام 2000 بين 0.10 و0.17 هكتار للفرد، إلى جانب بعض الدول العربية وهو يختلف من دولة عربية إلى أخرى ويبلغ نحو 0.14 هكتار للفرد على مستوى الوطن العربي و0.18 على المستوى العالمي في نفس السنة أي 2020، وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو العالمي، وذلك نتيجة للزيادات السكانية، وفي ظل هذه الأرقام والمعطيات يمكن أن يستنتج بأن الأراضي الزراعية في الجزائر متوفرة وبنوعية جيدة بالنظر إلى تنوع المناخ والتضاريس.[1]

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:[2]

-**المنطقة الساحلية** :و التي تتربع على مساحة قدرها 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

-**المنطقة الداخلية** :تتربع على مساحة قدرها 69.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، سيدي بلعباس،سطيف، قسنطينة، برج بوعريريج وميلة.

-**المنطقة السهبية** :تتربع على مساحة قدرها 85.2 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والاغواط.

-**المنطقة الصحراوية** :تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 218مليون هكتار أي بنسبة 6.2% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار تمراست، تندوف واليزي،كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ألف هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية :263ألف هكتار ، الحمضيات 65 ألف هكتار، أما حصة الخضروات 330ألف هكتار، البطاطا

[1] ربيعة بوسكار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120-121.

[2] مجدولين دهينة، (2017/2016): **استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 210.

138ألف هكتار، الكرمة 74 ألف هكتار، البقول 86ألف هكتار، أشجار التين 47ألف هكتار، أشجار الزيتون 329ألف هكتار، النخيل المثمرة: 160 ألف هكتار، المحاصيل الأخرى 407ألف هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ألف.

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ولما لا العمل على تحقيق وتوفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا والتخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة وغير مستعملة.

جدول رقم (02-01): المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	43771755

المصدر :فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 50.

بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الجدول الموضح أعلاه، فخلال سنة 2017 قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب : 43771755 هكتار أي بنسبة 37.18% من إجمالي المساحة الكلية، وهي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، الري وأراضي الاستغلال الفلاحي غير المنتجة، أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468هكتار، وهو ما يمثل 19.5% من المساحة الزراعية الكلية، أما فيما يخص الأراضي الدائمة فهي تظم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43% من المساحة الزراعية الكلية[1].

[1] ساعو باية، سيار زوبيد، (2021): **قطاع الفلاحة في الجزائر، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 15.

من الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية، المستعملة والدائمة في ارتفاع ، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، التي شجعت تعزيز واستصلاح مساحات الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية.

2- المقومات المائية

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الأراضي المسقية، والجدير بالذكر أن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة، إذ تقدر بـ: 19 مليار متر مكعب في السنة.

يمكن تقسيم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي:

-الموارد المطرية : رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4مليون كلم^2 إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%.

-الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار م^3 في السنة و13.5 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ عددها المستغل 66 سدا سنة 2009 ، بطاقة استعابية تقدر بـ: 7.5 مليار م^3.

-الموارد الجوفية تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بـ: 7 مليار م^3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م^3 في السنة مستغلة بنسبة 90%) والجنوب (5 مليار م^3 في السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية يقدر بـ:75% يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزون ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.[1]

[1] ساعو باية، سيار زوبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

لكن الطلب شهد تضاعفا في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة، ومن المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساسي للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019، والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد أساسا على الزراعة المطرية ،حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على مياه الأمطار والمياه الجوفية.[1]

على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر، إلا أنه يساهم مساهمة ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي، تعتمد الزراعة على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019. أما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والآبار، وفي الجنوب يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكل ملحوظ بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين وكذلك تحرير التنقيب وحفر الآبار.

تساهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان، وقد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ، سحوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداما في المزارع الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك فإن طرق الري الأكثر كفاءة تكتسب زخما وخاصة الري بالتقطير والذي يشيع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء.

-تحلية المياه: بوجود الجزائر على ساحل يبلغ طوله 1.622كم، فقد بدأت في تحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب للمدن والبلدات الواقعة على بعد 60 كم من الساحل والجدول التالي يوضح القدرة الإنتاجية لمحطات التحلية.

الجدول رقم(02-02): محطات تحلية مياه البحر المشتغلة منذ عام 2013

المحطات	صغيرة	كبيرة	الاجمالي
العدد	21	09	30
القدرة الإنتاجية (مليون م3/ اليوم)	57500	1410000	14677500
الإنتاج (مليون م3/ السنة)	21	541.6	535.6

المصدر: نجود حمري، عز الدين حملة، (2020): **الفلاحة اقتصاد بديل وخيار استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص85.

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى،(2022/2021): **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة:2000-2018**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر، ص 52.

الجدول أعلاه يوضح جهود الدولة في تحلية مياه البحر والتي أصبحت أولية في سياسة المياه الجديدة، وفي عام 2016،كانت البلاد تضم 11 محطة كبيرة لتحلية المياه قادرة على إنتاج ما يصل إلى 2.21 مليون متر مكعب من المياه المحالة يوميا.

–معالجة المياه المستعملة: تبقى إمكانيات الجزائر من هذا المورد ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعلمة)المصروفة في الوسط الطبيعي(حوالي 700 مليون م 3 3سنويا، 75مليون م منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا أي ما يعادل تقريبا نسبة 10 %وهي نسبة قليلة جدا، وبلغت االحصائيات والأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر ما يلي :[1]

- عدد محطات التصفية المستغلة هي 21 محطة؛
- عدد المحطات التي هي في طور الإنجاز هي 23 محطة؛
- عدد المحطات التي هي طور إعادة التأهيل 19 محطة؛
- عدد المحطات المنجزة 10 محطات.

وحسب الديوان الوطني للتطهير فانه سنة 2016 بلغ عدد مراكز التجميع في الجزائر 269 مركزا، من 1117 بلدية بحجم يقدر بـ 1130 مليون م^3، وقد تم معالجة 207 مليون م^3 بنسبة تشغيل تقدر بـ 40 %من طاقتها الإجمالية.

ثانيا: المقومات النباتية

الإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية، مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. ومن أهمها: الحبوب والخضر الجافة والأشجار المثمرة التي تقدر مساحتها بـ 1مليون هكتار من أهم أنواعها الزيتون الذي يغطي 450 ألف هكتار، الكروم التي تقلصت مساحتها إلى 97696 هكتار أما الحمضيات التي تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها بـ 65 ألف هكتار وهي من أجود الحمضيات في العالم لأنها بيو، أما صحراءنا الشمالية الشرقية غنية بواحات النخيل التي تقدر ب18.7 مليون نخلة، تتوزع على 17 ولاية، إلا أنه توجد سبعة ولايات رئيسية في إنتاج التمور بالجزائر هي: الوادي، بسكرة، بشار، ورقلة، وادي ميزاب، تمنراست، أدرار، بمساحة إجمالية تقدر 170.000 هكتار (الهكتار يعادل 10كلم مربع)، تحتل والية بسكرة المرتبة الأولى في إنتاج دقلة نور[2].

[1] فريد عبة، (2018/2017): **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص99.

[2] نجود حمري، عز الدين حملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

ثالثا: الثروة الحيوانية

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.[1]

رابعا: الموارد البشرية

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفضا ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث أن ندرة حجم العمالة الفلاحية 5.252 ألف عامل سنة 2000 راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق إلى أنه ورغم زيادة عدد العمال إلى أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 63.20% سنة 2000 نظرا للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة إلى أخرى ليسجل أعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة بـ: 47.23% سنة 2008 حيث بلغ حجم العمالة الزراعية 235834 عامل إلا ان عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين أنها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات والإمكانيات والتسهيلات للفلاحين حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة بـ: 247650عامل إلى أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الإجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى[2].

خامسا: الموارد الرأسمالية

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الإنفاق في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الإنفاق في مجال استصلاح الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ ان استهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15.89

[1] نجود حمري، عز الدين حملة، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[2] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

مليار دولار خلال الفترة 2014 والتي كانت قيمته حوالي 4.80 مليار دولار خلال سنة 2000 ،أي شهد ارتفاعا مهما من سنة إلى أخرى وهذا ارجع إلى سياسة الحكومة في التوجه إلى الاعتماد على القطاع الفلاحي .[1]

المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي في برامجها التنموية، إلا أن هذا الاهتمام بقي محدودا، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تتبع مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات والبرامج التنموية والاستثمارات خلال الفترة من 2001 الى غاية 2019، من خلال تتبع الأهمية النسبية المحدودة من إجمالي المبالغ المرصودة للتنمية، وهو ما سيتم التطرق اليه.

وتضمنت برامج الانعاش الاقتصادي مخصصات مالية للقطاع الفلاحي كما يلي :[2]

أولا: القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر بـ 4.65 مليار دج، أي ما نسبته 45.12 %من إجمالي الاستثمارات العمومية، جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من 89.55 مليار دج، وزعت على ثلاثة صناديق تصهر على تمويل المشاريع ضمن هذا المخطط

ثانيا: القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر بـ 4202 مليار دج، تم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما تم مسح 41مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

---

[1] سفيان الشارف بن عطية؛ عبد اللطيف عثمان، (10 مارس 2018): **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016** ، الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص 8.

[2] زكريا جرفي، (2019): **أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية2000/2018-**،مجلة مجاميع المعرفة،المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، ص ص127-128.

ثالثا: القطاع الفلاحي ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وهو ما أثار حفيظة المتتبعين من حيث قوامه وعبئه المالي وجدواه، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو ما يمثل نسبة 71.4% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

رابعا: القطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو 2015-2019

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتضافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.[1]

خامسا: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03) : مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دج/%

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4,5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	**525**	**100**	**4202.7**	**100**	**21412**	**100**	**22100**	**100**	**48041.7**	**100**

المصدر: زكريا جرفي، (2019): **أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية2000/2018-**،مجلة مجاميع المعرفة،المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، ص 128.

[1] زكريا جرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى سنة 2018 ،وبنسبة لا تتجاوز 5 %من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة اكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن اقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، لأن حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 1000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.

المطلب الثالث: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنشئة للثروة والقيمة المضافة، والمشتغلة لمسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، ونظرا لأهميته الإستراتيجية فقد أولت الدولة له اهتماما كبيرا من خلال مختلف البرامج التنموية خلال الفترة (1962-2024)، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقي ضعيفة نسبيا نظرا لان اغلب أنشطته تتم عبر قنوات الاقتصاد غير الرسمية، وكذلك لارتباط الأنشطة الفلاحية بعدة اعتبارات من بينها الظروف المناخية والطابع الموسمي للمنتجات الفلاحية، هذا ما يضع الفلاح أمام عدة عراقيل وتحديات لحماية منتجاته من التعرض للعوامل الطبيعية كالأوبئة والحرائق والفيضانات والحشرات وغيرها.

أولا: السياسة الفلاحية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها[1]:

1- التسيير الذاتي:

جاء بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 1962/01/22، القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية.

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، (2016): **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص 195-199.

من خلال هذا المرسوم حاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرين والتي بلغت مساحتها 250.000 هكتار.

ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90، الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إن تاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب).

ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين، وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.236.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، منها 66% تفوق مساحتها 500 هكتار، و 37% تفوق مساحتها عن 1000 هكتار، مما نجم عن هذا التوزيع عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين والمحاسبين اللازمين لتأطيرها.

كما كان خلال هذه الفترة التمويل الفلاحي تتكفل به الدولة عن طريق الخزينة العمومية مما لا يسمح للفلاحين بالاستقلالية في تسيير مزارعهم وتمويلها ذاتيا، وهو ما جعلهم لا يهتمون بتطوير القطاع وزيادة الإنتاج، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في تنظيم هذا القطاع خاصة بانتهاج النظام الاشتراكي.

2- مرحلة الثورة الزراعية

يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة التوجيه السياسي المطبق (النظام الاشتراكي)، والفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية والظروف غير المستقرة لاستغلال هذه الأراضي، فكان صدور قانون الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، يهدف إلى تغيير البنية العقارية للمتلاكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.[1]

3- مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

نظرا للمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في ظل نظام الثورة الزراعية خاصة في مجال (التمويل، التموين، التسويق...الخ)، وكذا تراجع أسعار البترول وضعف النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي كان لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومنها القطاع الفلاحي، وذلك بالقيام بإصلاحات على هذا القطاع قصد تطهيره من كل المشاكل التي تسببت في فشله، واسترجاع مكانته ضمن السياسة التنموية .فكانت التعليمة رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

والتي تنصت على إعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية DAS[1] بهدف تطهير القطاع الفلاحي.

من السلبيات المسجلة، إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية، وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري، وتمت عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين:

* المرحلة الأولى تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات الإنتاجية وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة؛

* المرحلة الثانية تم فيها التنفيذ الفعلي لعملية الهيكلة التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 واصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS)مزرعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي.

لتتواصل الإصلاحات خلال هذه الفترة بصدور القانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ 13 أوت 1983 تحت رقم 318، الذي ينص على أن كل مواطن قام بإصلاح أرض تصبح ملكا له خاصة في المناطق الصحراوية، وهذا لتشجيع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار تم توزيع 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلح منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج.[2]

هذه المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين، منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي : التخصص في- النشاط لامركزية التسيير- مشاركة المنتجين في التسيير. كما عرفت هذه الفترة إنشاء بنك متخصص في التمويل الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)[3] سنة 1982 يتكفل بتمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، تمويل هياكل والنشاطات الزراعية الصناعية ذات الارتباط المباشر بقطاع الفلاحة، تمويل هياكل ونشاطات الصناعات التقليدية في الوسط الريفي، من خلال تقديمه للقروض القصيرة الأجل) قروض الاستغلال والقروض المتوسطة والطويلة الأجل (قروض الاستثمار) لكل من القطاع العام والخاص، وكذا تمويله لبرامج استصلاح

[1] **DAS**: déchet d'activités de soins.

[2] غردي محمد، بن نير نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

[3] **BADR**: Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

الأراضي في إطار القانون رقم 83-18 المتضمن اكتساب حق الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح بداية من سنة 1985.

4- مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي من ضعف في الإنتاج والإنتاجية، وسوء التسيير، اللامبالاة، تراكم حجم المديونية، وتحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، بالإضافة إلى الضائقة المالية التي أصبحت تعاني منها البلاد من جراء انخفاض أسعار البترول عام 1986، والنمو الديموغرافي المتزايد والتبعية الغذائية أضحى من الضروري القيام باصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون (87-19) الصادر في 12/08/ 1987، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل، وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وبتطبيق هذا القانون نتج عنه إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469146 هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 257.164 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مستثمرة سنة 1993، بمساحة تقدر بـ 2مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61.7 هكتار.

في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 4,9 هكتار، وبهذا الإصلاح أصبح دور الدولة ينحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية، التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي .

وعرفت سياسة التمويل الفلاحي في هذه الفترة اختفاء التمييز بين القطاع العام والخاص وإخضاعها مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بتطبيق قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض وتوقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي[1].

[1]غردي محمد، بن نير نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

ثانيا: القطاع الفلاحي الجزائري في ظل اقتصاد السوق

عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، وكذا المشاكل العقارية والتجاوزات والنزاعات التي بقيت تعيق بحث التنمية الفلاحية، كل هذه الأسباب دفعت الدولة إلى القيام بإصلاحات على القطاع الفلاحي يتم تلخيصها فيما يلي[1]:

1-مرحلة الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999)

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية رقم **19-87** الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي و في سنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين لمزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري رقم **25-90**، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، وأيضا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية [2] FNDA والذي باشر مهامه في فيفري 1991 وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج.

2-الإصلاحات الفلاحية الحديثة (2000-2020)

اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال إصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة .

[1] صلاح الدين سويسي وآخرون، (2023): **دور السياسة الفلاحية في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020باستخدام نموذج -ARDL**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد **08**، العدد **01**، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 282-287.

[2] **FNDA** : Le Fonds National de Développement Agricole.

2-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA[1] عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، عن طريق استصلاح الأراضي.

في سنة 2002 تم توسيع المخطط السابق وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لإدماج دعم العالم الريفي، وقد حددت أهداف أوسع مع هذا الأخير لإدخال تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين عم في وضع صعب.

2-2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

تنطلق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16 والصادر بتاريخ 3 أوت 2008.

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا، فباشرت من خلال هذه السياسة العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصة منها المالية حيث قدر مبلغ الدعم المخصص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي 1000مليار دينار أي 13.5 مليار دولار يغطي الفترة 2009-2014 وهذا لتكملة الجهود السابقة.

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي (المكننة الفلاحية الأسمدة وغيرها)، وهذا من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة.

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام. [2]

وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر عام 1987، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون 87-19 والتي تقدر بـ

[1] **PNDA** :Plan National de Développement Agricole.

[2] صلاح الدين سويسي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 284.

2.5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عق حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد.

3-إصلاح قطاع الفلاحة خلال البرنامج الخماسي 2015-2018

محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي:[1]

- **المحور 1** :المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية الغابية والصيدية؛

- **المحور 2** :مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتكوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة تثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛

- **المحور 3** :تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير متعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛

- **المحور 4** :تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم الاستثمار وتحسين الإنتاجية؛

- **المحور 5** :إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

[1] صلاح الدين سويسي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 286-287.

المبحث الثاني :واقع القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع للاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ويحتل القطاع الفلاحي الصدارة من حيث الأهمية بين مختلف القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وفي توفير المواد الغذائية الضرورية، وكذا مساهمته في التشغيل والتجارة الخارجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الأول: ملامح الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر

بالنظر إلى مساحة الجزائر، وما تتمتع به من تنوع مناخي إضافة إلى الإمكانات الأخرى التي يحظى بها قطاع الزراعة، ساعدت على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 12.4 في المائة وبقيمة تتراوح بين 22-25 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى أن قطاع الفلاحة يوفر أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل مباشرة (9.7% من السكان العاملين). فيما يخص المحاصيل الرئيسية فهي القمح والشعير والشوفان والحمضيات والعنب، والزيتون، والتبغ، والتمور.[1]

تركز إستراتيجية الحكومة الجزائرية على تطوير القطاعات الإستراتيجية مثل القمح الليّن والذرة ومحاصيل السكر والبذور الزيتية من أجل تقليل العجز الغذائي في البلاد البالغ قيمته حوالي 10 مليار دولار أمريكي .ومع ذلك، بسبب دعم بعض المنتجات المستوردة (المنتجات الأساسية لا سيما الحليب والقمح)، تظل الاستثمارات في الزراعة دون إمكانياتها الحقيقية.

لم يكن تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع الزراعي كبيراً، ومع ذلك، من المتوقع حدوث تقلبات في المدى المتوسط بسبب ضعف الاستثمارات الزراعية منذ بداية الوباء، حيث كانت الأولوية للجوانب الصحية والاجتماعية، على غرار معظم دول العالم، وفيما يلي أهم المنتجات الزراعية بالجزائر :

[1] عبد الكريم قندوز وآخرون، (2022): **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي،الإمارات، ص 30.

جدول رقم(02-04): أهم المنتجات الزراعية بالجزائر

النوع	أهم المنتجات	الوصف
الحبوب	قمح صلب، قمح لين، شعير، خرطان، بقول جافة، أعلاف	40 %من المساحة الزراعية (3.4 مليون هكتار سنة 2017). القمح الصلب والشعير (74% من إجمالي مساحة الحبوب). إنتاج حوالي 42 مليون قنطار (يمثل القمح الصلب والشعر حوالي 51%و29% على الترتيب)
المحاصيل الزراعية	طماطم صناعية وتبغ	معدل سنوي للمساحة: 19.380 هكتار التبغ: بلغ معدل مساحته: 4.850 هكتار
الخضروات	البطاطا، البصل	الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009: -المساحة المخصصة للخضروات : +44 .% -المساحة المخصصة للبطاطا: +68.% -المساحة المخصصة للبصل: +35.% -إنتاج الخضروات: +121.% -البطاطا (تمثل 36% من الخضروات): +143 .% -البصل (يمثل 12% من الخضروات): 102.%
الأشجار المثمرة	الفواكه، الحمضيات، التمور، الزيتون، الكروم	الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009: مساحة بساتين الأشجار المثمرة: 480.396 هكتار (+47%) : -بساتين الزيتون: 39% (+58%) -الأشجار المثمرة: 30% (+56%) -النخيل 23% (+20%) -الحمضيات: 8% (+41%) مستويات الإنتاج : -الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102 % - الزيتون 99.%، الحمضيات 91.% -التمور 82 %العنب: 75.%
الماشية	الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل، الخيول	عددها إلى 6.33 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017: -الأغنام 78% (26.4 مليون رأس) -الماعز 14% (4.8 مليون رأس) -الأبقار 6% (1.9 مليون رأس)بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) -الجمال 1%، والخيول 0.5.%
الإنتاج الحيواني	اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء،	الفترة 2010-2018: -اللحوم الحمراء: 4.7مليون قنطار (+55%)

	البيض، العسل، الصوف	-اللحوم البيضاء: +109.% -بيض الاستهلاك سنويًا 5.7مليار وحدة (+76%) . -العسل57.000 قنطار (+128%) . -جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار (+54%).

المصدر: عبد الكريم قندوز وآخرون، (2022): **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي،الإمارات، ص ص 30-31.

كما أن التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو منطقة، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني، الاحتياطيات، الواردات التجارية...). تحسنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ، ولا سيما من أجل[1]:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين): 29%
- البقوليات: 39 %
- الخضروات: 184 %
- البطاطا: 235%
- الحمضيات: 115%
- التمور: 80%
- الحليب: 69%
- اللحوم الحمراء: 28%
- اللحوم البيضاء: 100 %
- البيض: 162%.

[1] عبد الكريم قندوز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر من خلال التطرق إلى تطور الإنتاج الحيواني والنباتي.

أولا : نمو الإنتاج الفلاحي

تبعا للبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000، وفي إطار كسب رهان الأمن الغذائي، فقد حقق القطاع الفلاحي إنتاج كميات معتبرة من السلع الغذائية الفلاحية النباتية والحيوانية وعلى الرغم من التطور الكمي في هذا الإنتاج إلا انه شهد اضطرابات لبعض المنتوجات بسبب عوامل مناخية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى، بحيث يواجه هذا القطاع والذي كان المحرك الأساسي للنمو في سنة 2020 تراجعا هاما خلال سنة 2021 وغير مسبوق منذ سنة 2002 ، مسجلا معدل نمو سلبي من حيث الحجم يقدر ب 1.3 % أي أقل من 2.6 نقطة من سنة 2020 ،رغم تخفيف القيود الصحية .

والشكل الموالي يوضح معدل نمو القطاع الفلاحي:

شكل رقم (02-02): نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر

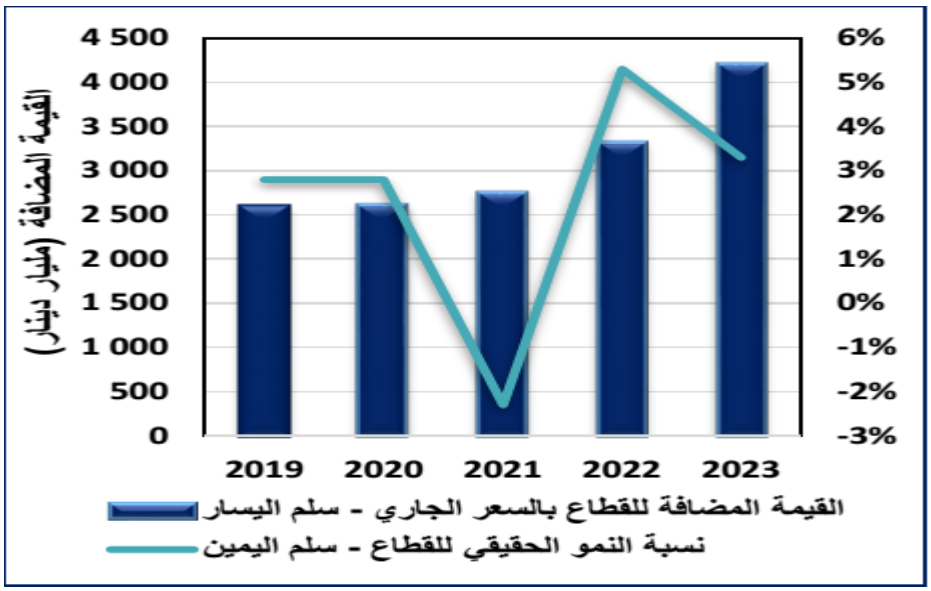

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023، ص 21.

من خلال الشكل يتضح أن الإنتاج الزراعي حقق نتائج جيدة للغاية في سنة 2022، حيث شكل نسبة 11.6 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي الحالي، وسجل نمًوا بنسبة 5.8 ٪مقابل انخفاض بنسبة 1.9 ٪في سنة 2021.

كما سجل الإنتاج الفلاحي تراجعا في النمو، حيث انخفض من 5.3٪ سنة 2022 إلى 3,3٪ سنة 2023، ليساهم بذلك بنسبة 8.4٪ في النمو الإجمالي مقارنة بـ 16٪ سنة 2022.

ومع ذلك، أظهر القطاع الفلاحي ارتفاعا في حصته من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحالي والتي بلغت 12.9٪ مقارنة بـ 10.4٪ سنة 2022.

وعلى صعيد القيمة المضافة، حقق قطاع الفلاحة 4204.47 مليار دينار سنة 2023، مقابل 3323.06 مليار دينار سنة 2022.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

ويشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الإستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

الجدول رقم (02-05) : عدد المواشي في الجزائر 2016 ـ 2022 (ألف رأس)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البقر	2081,31	1895,13	1816,00	1780,59	1740,18	1734,476	1738,34
الأغنام	28135,99	28393,60	28723,99	29428,93	30905,56	31126,445	31192,02
الماعز	4934,70	5007,89	4908,00	4986,12	4908,17	5029,042	5120,824
الجمال	379,09	381,88	417,00	416,52	435,21	448,546	459,616
الخيول	44,99	46,84	46,00	48,63	48,00	50,231	49,43

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ انخفاض تدريجي في عدد الأبقار بحيث وصل إلى 1738,34 ألف رأس سنة 2022 بينما كان يقدر ب2081,31 ألف رأس في سنة 2016 ، كذلك نلاحظ ارتفاع خفيف في باقي المواشي إلا أنها تعتبر زيادة ضئيلة لا تغطي الفجوة الغذائية بسبب التزايد السكاني المستمر، ويرجع النمو غير السريع للإنتاج الحيواني إلى عدة أسباب لعل أهمها : غلاء الأعلاف، ونقص تدعيم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات الفلاحية.

الجدول رقم(02-06) :حجم اللحوم في الجزائر 2016 ـ 2021 (ألف طن)

المواشي	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
لحوم الحمراء	537,74	543,89	529,00	509,82	505,89	164.61	-
لحوم البيضاء	515,44	529,81	540,00	299,43	292,64	266.64	-
الأسماك	102,14	108,30	120,35	105,13	86,90	83.98	-

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ الانخفاض التدريجي في حجم اللحوم الحمراء، بحيث في سنة 2016 كان حجم الإنتاج يقدر ب 537,74 ألف طن إلا أنه انخفض سنة 2021 إلى ما يعادل 164.61 مليون طن وهذا راجع إلى انتشار الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية ، ونظرا لانخفاض الطلب أدى ذلك إلى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فعرفت تطور نسبي إلى غاية 2018 بحيث قدر حجم اللحوم البيضاء ب 540 ألف طن وهذا الارتفاع كان نتيجة لسياسات دعم الدولة للمنتجين وتسهيل منح قروض تشغيل الشباب خاصة في النشاطات المتعلقة تربية الدجاج، إلا انه في سنة 2019 عرف انخفاض حاد بنسبة تقدر ب 57.5 %مقارنة بإنتاج سنة 2018، وهذا راجع كذلك إلى ارتفاع أسعار العلف بالإضافة إلى غياب دعم الدولة لهذا النوع من الاستثمارات.

ثالثا: تطور قيمة المنتوجات والمحاصيل الزراعية في الجزائر

يعد تطور إنتاج المنتوجات والمحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الأهداف المتعلقة بمدى فعالية وكفاءة أي سياسة زراعية، فهو مؤشر أساسي يمكن من الحكم على فعالية السياسات الزراعية المنتهجة، الشكل الموالي يوضح تطور قيمة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2010-2021:

الشكل رقم (02-03): تطور قيمة انتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2010-2021

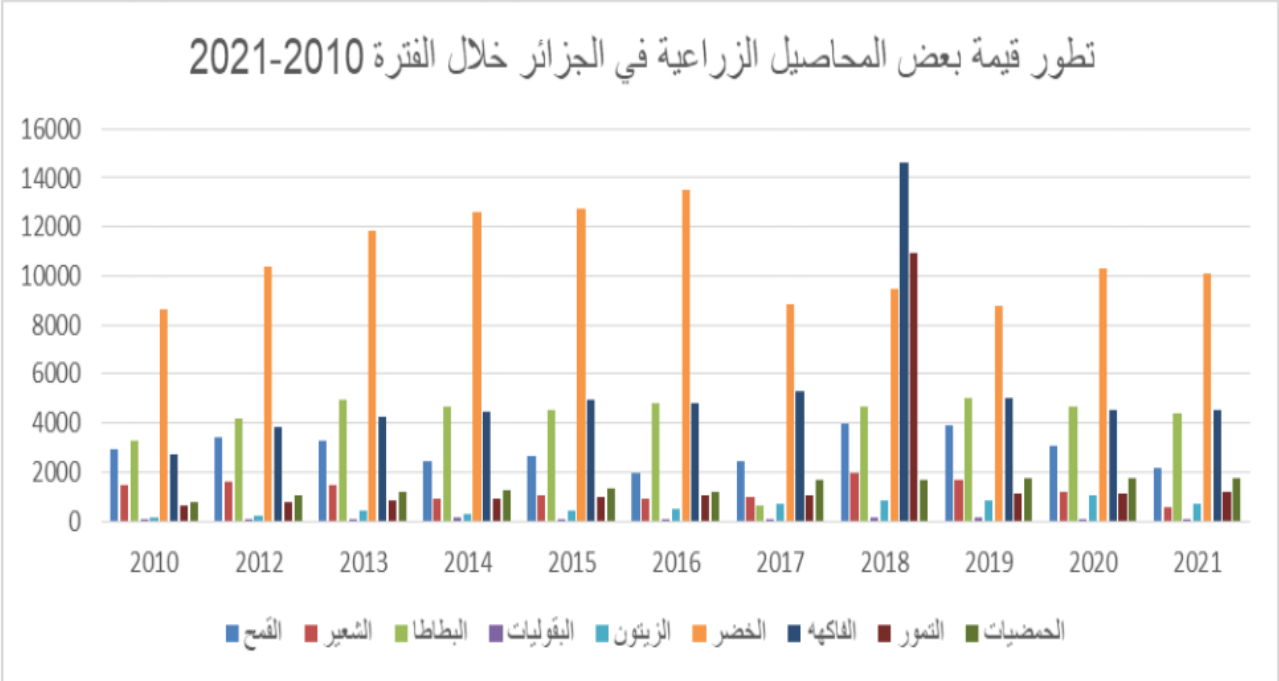

المصدر: ماحي زكرياء وآخرون، (2024): **مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 78.

تعد المنتوجات والمحاصيل الزراعية المذكورة في الشكل السابق من أهم المنتوجات المستهدفة من خلال السياسات والبرامج المنتهجة وعلى رأسها القمح، إذ نلاحظ زيادة معتبرة في الكميات المنتجة من القمح خصوصا في السنوات الأخيرة حيث بلغت هذه الكميات حوالي 3106 ألف طن سنة 2020 في حين لم تتعدى 2952.7 ألف طن سنة 2010.

ولقد عرف إنتاج القمح عدة تذبذبات خلال الفترة (2010-2019)، والتي تعود بدرجة أولى إلى الاعتماد على التساقطات المطرية غير المنتظمة وغير الكافية على اعتبار أن الإنتاج يعتمد في أغلبيته على الأمطار ونقص المساحات المروية من إجمالي المساحات، ولقد انخفض إنتاج القمح في الجزائر خلال العام 2021 مقارنة بالعام 2020 بمعدل قدر بنحو 40% وذلك لظاهرة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

كما تحتل محاصيل البطاطا، الخضر، الفواكه، البقوليات الحمضيات والتمور مكانة هامة في القطاع الفلاحي نظرا لاستهلاكها الواسع واليومي، حيث شهد إنتاج هذه المحاصيل تطورا ملحوظا فهناك من الأصناف ما ارتفع إنتاجها إلى ما يقارب الضعف مثل إنتاج البطاطا الذي بلغ نحو 4360.88 ألف قنطار سنة 2021 بعدما كان 3300.31 ألف قنطار سنة 2010.

وكذلك الأمر بالنسبة للخضر والفواكه مما يدل على نجاح سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي، بينما هناك محاصيل عرف تذبذبات في إنتاجها بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها بشكل جيد لتقليل من فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي حيث تشير الإحصائيات أن قطاع الفلاحة يوفر حوالي 74 %من احتياجات السكان.

المطلب الثالث: مؤشرات مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة وناتج وواردات الزراعة، بالإضافة إلى القيمة المضافة.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

جدول رقم (02-07): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2023) الوحدة (مليار دج)

السنة	2010	2013	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الناتج الداخلي	161734	209.415.56	213343.	17514.6	18876,2	20452,3	20501,1	18383.8	22021.5	27688.9	32588.7
قطاع الفلاحة	13644	20573.39	21966.90	2140.3	2219.1	2421.6	2529.1	2598.5	2869.6	3 207,8	4204.4
النسبة	**8.43**	**9.82**	**10.30**	**12.2**	**11.8**	**11.8**	**12.3**	**14.1**	**13.0**	11,6	12.9

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على :التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

شكل رقم (02-04): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2023) الوحدة (مليار دج)

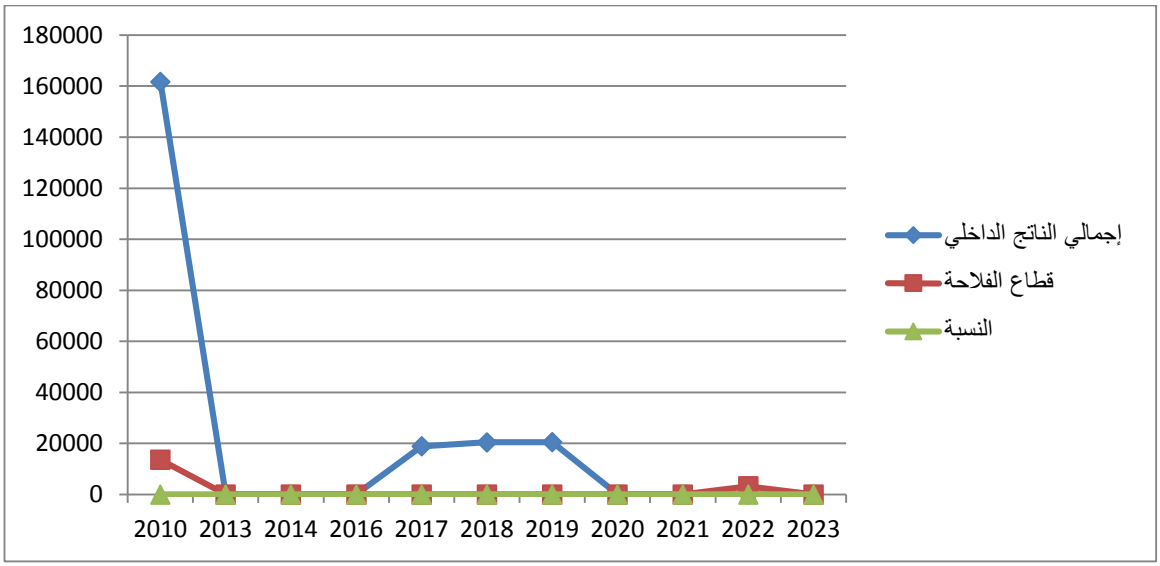

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على :التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول والشكل الموضحين اعلاه نلاحظ ان القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 13644 مليار دج سنة 2010 وبنسبة 8.43 من اجمالي الناتج الداخلي لجميع القطاعات وبما فيها قطاع المحروقات ليصل إلى ما يقارب 2598.5 مليار دج في عز الازمة الصحية سنة 2020 بنسبة 14.1% من اجمالي الناتج الداخلي الخام الذي انخفض نتيجة جائحة كورونا حيث فرضت الزراعة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في اصعب الضروف، ثم ليرتفع هذا الأخير إلى 4204.4 مليار دج وبنسبة 12.9% سنة 2023، ويرجع ذلك نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي 2009-2014 وسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019)وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية.

والجدول الموالي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021:

الجدول رقم (02-08): تطور متوسط نصيب الفرد (بالدولار الأمريكي) من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنـــــــــة	2010	2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4535.29	5545.65	5468.20	5401.09	4176.21
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	382.61	488.97	537.21	556.12	493.41
السنـــــــــة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3878.98	4016.56	4801.01	3980.42	3310.00	3770.00
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	476.95	492.9	487.55	588.16	475.5	480.1

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول يلاحظ التحسن المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021 حيث قدر سنة 5080 ب 382.61 دولار أما سنة 2021 فوصل إلى 480.1 محققا زيادة ب 100 دولار حيث يعتبر هذا التحسن استجابة إيجابية للسياسات المنتهجة كما يمكن العمل على رفع الحصة من خلال الاستمرار في تجسيد سياسات وتدابير أفضل.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

تعتبر اليد العاملة من المؤشرات التي تساعد في فهم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه قطاع الفلاحة، فبالإضافة إلى دوره التنموي، فهو يعمل على مكافحة البطالة والفقر والحد من الجوع، ويساعد في الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن وتحول اليد العاملة البسيطة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى، ويمثل الجدول الموالي تطورات عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة الكلية:

الشكل رقم (02-05): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للفترة 2016-2022 (ألف نسمة)

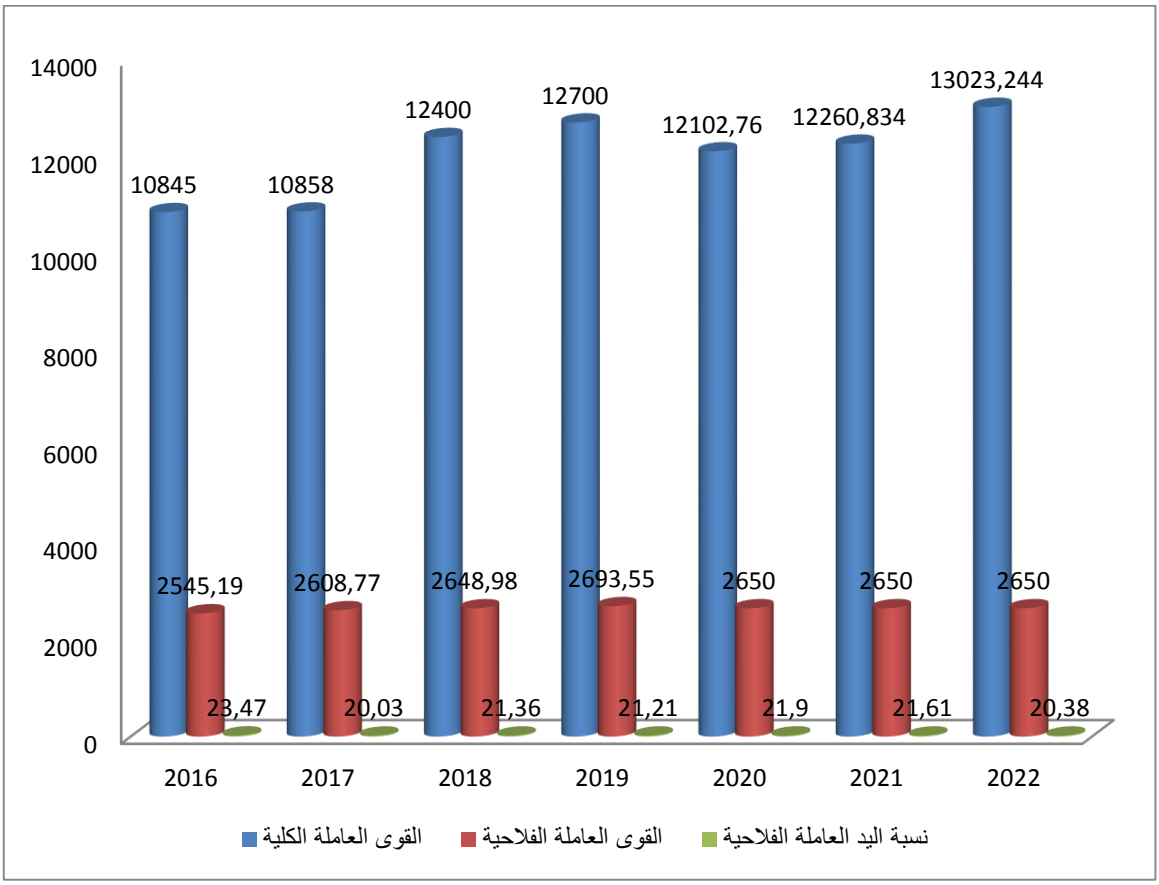

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

يتضح من بيانات الشكل أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال الإجمالي حيث أن هذه النسبة تنخفض كلما زاد عدد القوى العاملة الكلية و العكس.

تبين هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي ما زال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة مداخيلهم.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة هذا القطاع في التجارة عن طريق عمليات التصدير والاستيراد .

1-مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا أخرا من المؤشرات المهمة الدالة على دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات أحد المصادر الأساسية الجالبة للعملة الصعبة حتى يتم تغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعد التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية التي عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، و لمعالجة وضعية الصادرات للقطاع الفلاحي، حري بنا الوقوف على تطور الصادرات الزراعية و نسبتها إلى إجمالي الصادرات الكلية بالاعتماد على الجدول أدناه:

شكل رقم (02-06): تطور الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية للفترة 2009-2022 القيمة: بالمليون دولار أمريكي

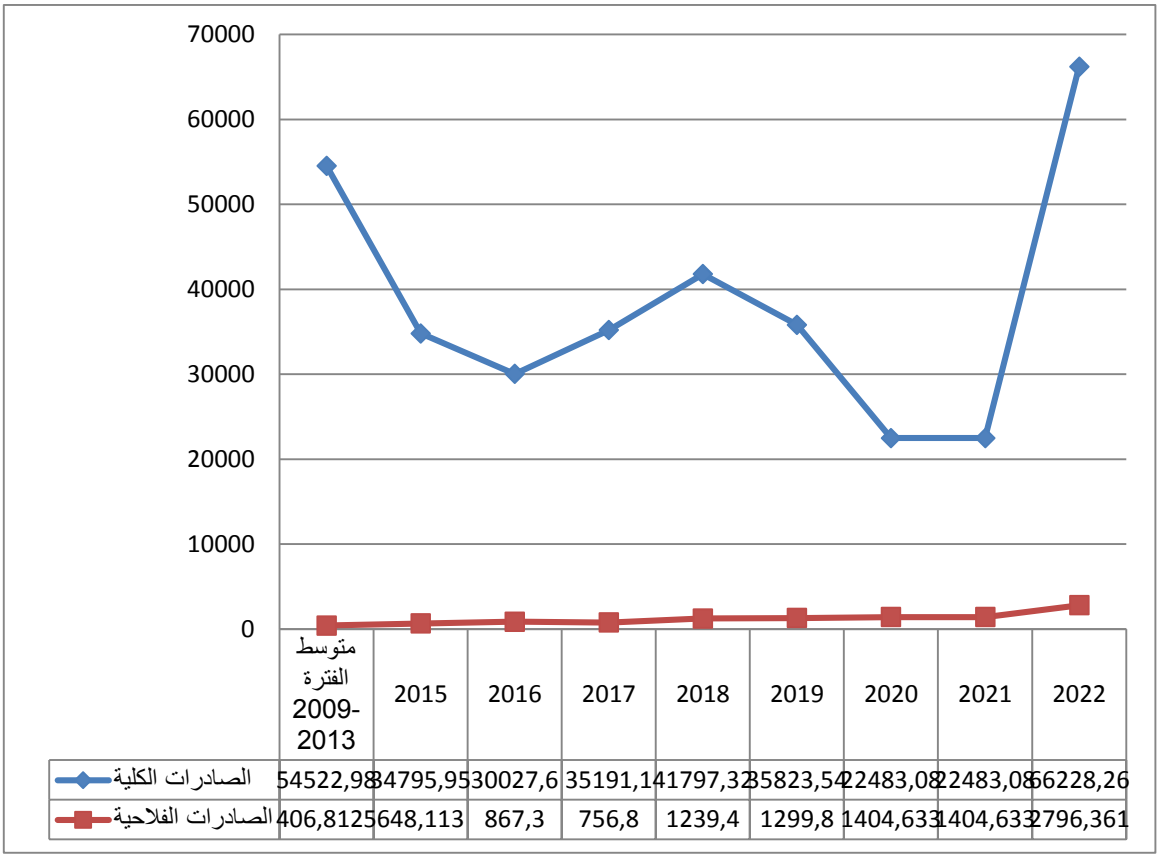

	متوسط الفترة 2009-2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الكلية	54522,98	34795,95	30027,6	35191,14	41797,32	35823,54	22483,08	22483,08	66228,26
الصادرات الفلاحية	406,8125	648,113	867,3	756,8	1239,4	1299,8	1404,633	1404,633	2796,361

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2022 حيث انتقلت فيها من 648,113 مليون دولار إلى 2796,361 مليون دولار حيث يعود هذا التطور إلى السياسات الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في مجال تحرير التجارة و البرامج التنموية لقطاع الفلاحة.

كما يتضح من خلال الشكل أن الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة 2009-2022 وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة من تشجيع وترقية الصادرات وتقليص حجم الواردات.

2- مساهمة القطاع الزراعي في التقليل من الواردات

مؤشر آخر من مؤشرات المساهمة التنموية للقطاع يتم دراسته بأبعاده وزواياه المختلفة للحكم على فعالية هذا القطاع في التقليل من وارداته وان فاض نسبتها في الواردات الكلية، لان ارتفاعها أثقل كاهل الدولة في توفير الغذاء بالعملة الصعبة، وكان قد جز قطاعه عن توفيرها حتى في ظل وجود صادرات زراعية تكون عاجزة هي الأخرى عن تغطية تكاليف هذه الصادرات وهو ما سيتم دراسته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-07): تطور الواردات الكلية والزراعية خلال الفترة (2009-2022)

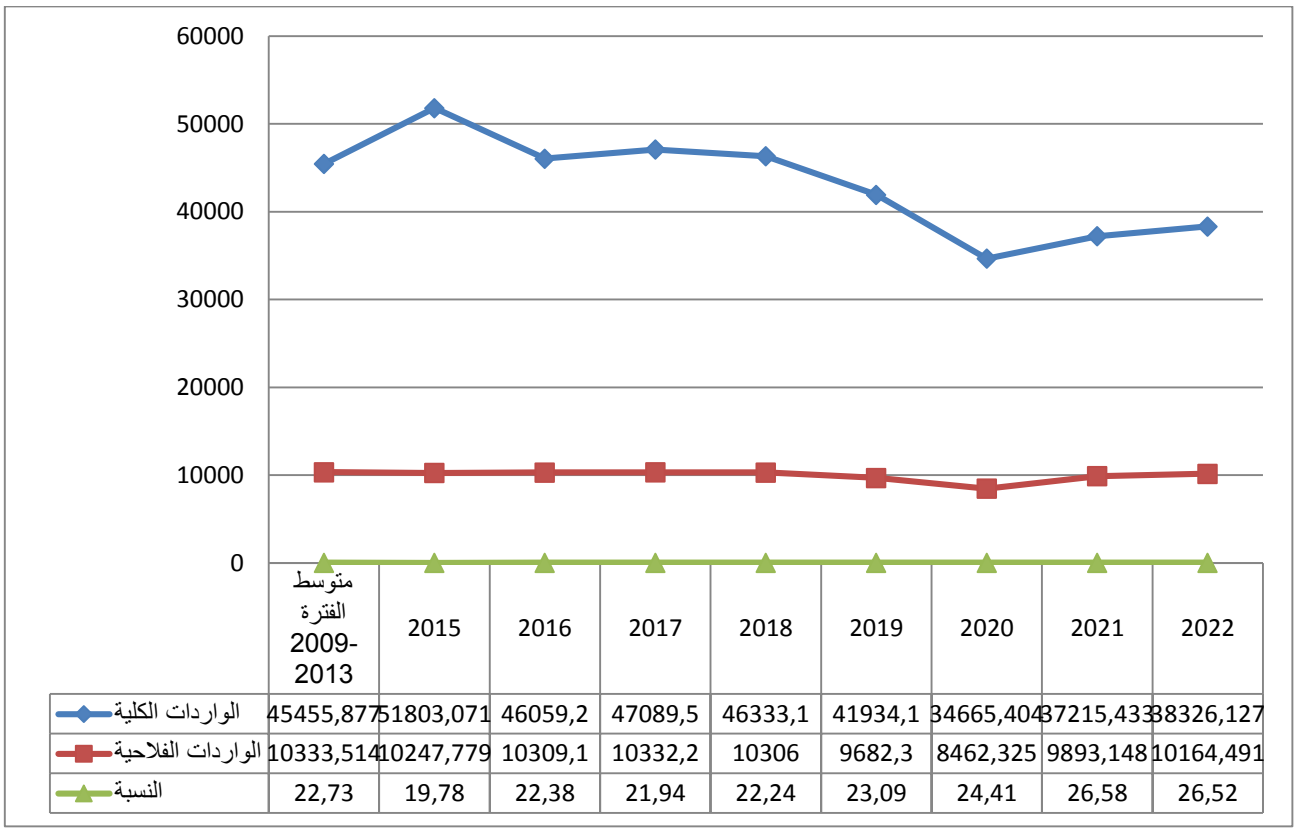

	متوسط الفترة 2009-2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات الكلية	45455,877	51803,071	46059,2	47089,5	46333,1	41934,1	34665,404	37215,433	38326,127
الواردات الفلاحية	10333,514	10247,779	10309,1	10332,2	10306	9682,3	8462,325	9893,148	10164,491
النسبة	22,73	19,78	22,38	21,94	22,24	23,09	24,41	26,58	26,52

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة.

يتبين من خلال البيانات الواردة في الشكل الموضح أعلاه أن قيمة الواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2009-2022 عرفت تذبذب حيث بلغت أقصى حد لها في سنة 2017 بقيمة تتراوح حوالي 10332,2 مليون لتنخفض قيمتها في الفترة 2018-2020، لتعود للارتفاع في سنتي 2021 و 2022 بقيمة 9893,148مليون دج و 10164,491 مليون دج على التوالي.

نلاحظ من خلال الشكل أن قيم الواردات الزراعية الجزائرية خلال فترة الدراسة تأخذ منحنى تصاعديا بشكل عام، ويرجع هذا النمو المرتفع الملاحظ على الواردات الزراعية إلى كون الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات.

رابعا: مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

تحقيق الاكتفاء الذاتي معنى ذلك القدرة على تلبية الطلب الوطني على الغذاء أو الاستهلاك، معنى ذلك قدرة الإنتاج الزراعي الوطني على تغطية الحاجات الغذائية المحلية والت لص من التبعية الغذائية وتحقيق أمن من نوع مختلف يضمن نشاط القطاع الزراعي وهو الأمن الغذائي ، لذا سيتم من خلال هذا العنصر دراسة النسبة المحققة للاكتفاء الذاتي الغذائي التي في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-09): بعض المؤشرات التقليدية للأمن الغذائي الجزائري

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج الزراعي (مليون دولار)	20769	21178	20501	21110	24498,622
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	379,2	487,8	487,7	467,5	545.59
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.9	12.3	14.1	13.3	12.76
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	174,909	171,675	145,040	163,47	191,912
نصيب الفرد من الناتج المحلي	4171,8	4022,00	3354,20	3700,30	4273,92
النمو الإجمالي للناتج المحلي(% سنويا)	1,20	1,00	5,10-	3,40	1.17

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزارعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، أعداد مختلفة وتقارير البنك الدولي .

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، تذبذب في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للجزائر، لأن اقتصاد هذا الأخير يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة الأولى، وهذا ما أثر بتذبذب نسب نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتناقص الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2020 (5.1 %) وهذا نتيجة إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء أزمة كوفيد 19، حيث أدت هذه الأزمة إلى كساد الاقتصاد الجزائري.

بحسب تقييم مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 جاءت الجزائر في المرتبة 68 من أصل 113 دولة شملها التصنيف بمجموع نقاط قدر ب 58.9، أما الترتيب بين البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض فكان 9، أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد جاءت كما يلي:

الجدول رقم (02-10) : أداء الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022

القدرة على الشراء AFFORDABILITY		التوفر AVAILABILITY		الجودة والسلامة QUALITY AND SAFETY		الاستدامة والتكيف SUSTAINABILITY AND ADAPTATION	
جميع الدول (113)							
النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب
66.8	113/64	57.3	113/63	45.7	113/82	54.2	113/56
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (15)							
66.8	15/11	57.3	15/10	45.7	15/12	54.2	15/6
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض							
66.8	32/9	57.3	32/10	45.7	32/21	54.2	32/6

المصدر: ماحي زكرياء وآخرون، (2024): **مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 80.

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر حققت نتائج إيجابية نوعا ما فقد حققت ترتيبا متوسطا بين الدول التي شملها التصنيف العالمي ضمن مؤشرات الاستدامة والتكيف، التوفر والقدرة على الشراء، وترتيبا متدنيا ضمن مؤشر الجودة والسالمة، مما يقتضي تركيز الجهود على تحسين الترتيب في مختلف المؤشرات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام وفق مبادئ روما 2009.

المبحث الثالث: معوقات وتحديات القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

نظرا للدور الهام الذي يلعبه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، عملت الدولة الجزائرية على مضاعفة جهودها لتوفير آليات وميكانيزمات ترفع بها قوة الإنتاج وتحسن وسائله، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والخفض من الواردات في مجال المنتوجات الزراعية، بالنظر إلى الإمكانيات التي تملكها في المجال الزراعي، غير أن عدم بلوغ هذه الأهداف يفيد بوجود واقع مخالف تماما وما يجعل الجزائر أمام تحديات لمواجهته هذا الواقع وتغييره من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والمستدامة، لذلك سيتم التعرف على معوقات القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتحدياته.

المطلب الأول: صعوبات وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر

سطرت الحكومات المتعاقبة في الجزائر مخططات تنموية شاملة على مستوى مناطق الهضاب والمناطق الصحراوية ورغم ذلك لا يزال القطاع يعاني من مشاكل عدة حالت دون وصوله إلى التنمية الفعلية، وأهمها سوء استغلال الطاقات الإنتاجية وغياب التأطير الفني لها والإشراف والإرشاد الذي يساعد على ضبط قواعد التسيير والتنظيم، سيما مع ظاهرة التقلبات المناخية التي جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا وبالتالي بقاء التبعية للخارج أمر مفروض لا مفر منه (استيراد المواد والمنتوجات الغذائية) الأمر الذي يؤثر على العجز الدائم في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية ككل بسبب عدم رفع قيمة الصادرات.

أولا: الصعوبات الإدارية والمالية لعملية الاستثمار

من جهة أخرى بذلت الدولة مجهودا بوضع منظومة قانونية للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحسين وتطوير بيئة الاستثمار والأعمال، لذلك يمكن تحديد أهم الصعوبات التي تعرقل عملية الاستثمار الفلاحي في الجزائر[1]:

-البيروقراطية الإدارية في إجراءات الحصول على العقار الفلاحي وعدم التحكم في ذلك، بما فيها نقص التنسيق بين القطاعات ذات الصلة بالمشروع الاستثماري؛

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي التي آثرت سلبيا على الاستثمار وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي عزوف معظم المستثمرين عن الدخول في استثمارات فلاحية أو زراعية بسبب مخاطر التقلبات المناخية وعدم إيجاد آليات مساعدة على ذلك، وبالتالي البحث عن قطاعات أخرى (كالصناعة والخدمات) للاستثمار فيهم؛

[1] جميلة كريوج، ليلى اللحياني، (2022): **الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 04، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص ص 202-203.

-مشكل البحث عن الأسواق الخارجية لغرض تسويق المنتوجات والعراقيل الجمركية والبنكية للصادرات في المواد الزراعية الأمر الذي جعل قيمة الصادرات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الريفي (المحروقات)، إذ لم يتجاوز 3 %من قيمة الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدم تفعيل هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها؛

- نقص استخدام التقنية الحديثة والتكنولوجيا في استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار كبيرة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

- ضعف مشاركة القطاع الخاص وبشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية ما جعل الفجوة واسعة في مجال الخدمات الزراعية لمساندة بشكل لا يمكن إقامة تنمية زراعية فعلية؛

- ضعف ثقافة التأمين الزراعي لدى الفلاحين لمواجهة مخاطر التقلبات المناخية والحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية المحتملة؛

- صعوبة الحصول على التمويل للمستثمر الفلاحي بسبب الإجراءات الإدارية المطولة والمرهقة؛

-عدم وضع مخططات طويلة المدى بما فيها عملية الاستشراف والتخطيط باعتبار أن جل المخططات مبرمجة على المدى المتوسط والقصير.

ثانيا: الإشكالات القانونية والتطبيقية لعملية الاستثمار الزراعي

لقد ولد تطبيق المادة 21 من القانون 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تناقض بين النص والتطبيق، فيما يتعلق بعملية إشهار عقد الشراكة، التي أثارت إشكال كبير لدى الموثقين والهيئات الإدارية وكذا الهيئات القضائية بين حرفين النص بوجوب شهر عقد الشراكة وبين وجود تعليمة صادرة عن المدرسة العامة للأملاك الوطنية التي تحمل رقم 1044 المؤرخة في 25-1-2018 التي ترفض إشهار عقد الشراكة وتعتبره اتفاق ودي لا يؤدي إلى تغيير أو إنشاء حقوق عينية أو تبعية[1].

كما أن قانون10-03 جعل مصير الشراكة مبهم ولا يحظى بأية ضمانات اتجاه الشريك المستثمر الأمر الذي انجرت عنه العديد من النزاعات أمام الهيئات القضائية من أجل طلب الفسخ أو التعويض عن المنشآت والاستثمارات المقامة.

[1] جميلة كريوج، ليلى اللحياني، **مرجع سبق ذكره**، ص 203.

عدم استقرار في القوانين إثر تعاقب تعديلات عليها سواء بموجب قوانين المالية أو مراسيم أخرى ما يؤثر على عملية ضبط قواعد تطوير مناخ الاستثمار. وكذا عدم استقرار السياسة الحكومية في بعث التنمية الاقتصادية وتقرير المشاريع الاستثمارية[1].

المطلب الثاني: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تحسين الإنتاجية والنوعية من أجل تسويق المنتجات الفلاحية داخليا وخارجيا، وضع المنتوج الجزائري في السوق العالمي وهذا يتطلب مقاييس معينة يجب مراعاتها واحترامها من أجل إنتاج محصول مطابق للمواصفات الدولية، كما أن الجزائر تمتلك الأراضي الشاسعة والقدرات للتغلب على هذا التحدي بزيادة فرص الاستثمار، في إطار ذلك سوف يتم عرض تحديات الاستثمار في هذا القطاع من خلال ما يلي[2]:

أولا: الأمن الغذائي في الجزائر

يمثل الأمن الغذائي الجانب السياسي والقومي من التنمية الزراعية وأهدافها، وهو يهدف إلى تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية ومستلزمات إنتاجها، وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك لتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية، وخاصة الأساسية منها. في إطار ذلك تتجسد السياسات الزراعية الجزائرية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي اعتمدها البلد لتحقيق أهداف تنموية زراعية عن طريق أجهزة تنفيذ البرامج التي سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل.

ثانيا: أجهزة تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قامت الجزائر بوضع مجموعة من الصناديق التي تقوم بدعم مختلف الأنشطة الفلاحية، وهي كالتالي:

*** الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[3] FNRD**

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، فالمساعدات المالية المقدمة من طرف هذا الصندوق تتراوح بين 10% إلى 70 %من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين. يدعم هذا الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...الخ)، أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية) والتي تخص:

- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية، وكذا تسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- تنمية الري الفلاحي؛

[1] جميلة كريوج، ليلى اللحياني، **مرجع سبق ذكره**، ص 203.

[2] مزوزي فضيلة؛ قويدري محمد، (2021): **الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص ص 74-75.

[3] **FNRD :** Fonds National de Contrôle et de Développement Agricole.

- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها؛
- حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- تدعيم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير.

***صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998، وهو موجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، والتي تتطلب مساحات كبيرة "محيطات"، ويهدف الصندوق إلى توسيع هذه المساحة لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب والأولوية في الاستفادة هي للجامعيين البطالين ولأهل المنطقة.

***القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛**

*** الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**

إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حسب القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية إذ يقوم الصندوق حسب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553في اجل لا يتجاوز 15 يوم بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي ولا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد في دفتر الشروط ويتكفل الصندوق مباشرة بعد الانجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين وذلك حسب إجراءات تعاقدية وهكذا فان تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية ويتم التسديد من مصدرين؛ عن طريق الاقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في حدود المساهمة العمومية محل مقر وضع المساهمة وبالمقابل يتحمل المستفيد من القرض الفرق بين مبلغ القرض ومبلغ المساهمة وفق جدول محدد بالاتفاق بينه وبين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛

*** صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية؛**

*** صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.**[1]

[1] مزوزي فضيلة؛ قويدري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

المطلب الثالث: آليات تطوير القطاع الفلاحي كقاطرة لقيادة الجزائر إلى التنويع الاقتصادي

يتوفر القطاع الفلاحي في الجزائر على مقومات وإمكانات طبيعية، مادية وبشرية هائلة بحيث يمكن أبن يكون بديلا لقطاع المحروقات في الآجال المتوسطة والطويلة عبر استغلال كافة الإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية من خلال ما يلي[1]:

أولا: الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

تبلغ مساحة الجزائر 741.381.2 كم^2 وتقدر المساحة الصالحة للزراعة ب 43 مليون هكتار (17.8 %من المساحة الإجمالية) يستغل منها 8.5 مليون هكتار فقط أي في حدود 20 %من المساحة القابلة للزراعة، فلو تم الاستغلال الأمثل للمساحة الزراعية الممكنة لشهد قطاع الفلاحة قفزة نوعية تمكنه من مما يسمح له من تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذاّ الوصول إلى مساهمة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، القطاع، ناهيك عن إمكانية اللجوء إلى استثمارات مادية ضخمة في استصلاح الأراضي بحيث يمكن أن تصل الأراضي الصالحة للزراعة الى 230 مليون هكتار، ووجوب تسجيل نمو في زراعة الحبوب بمختلف أنواعها من أجل تحقيق الأمن الغذائي. كما أتخذ الزيادة في الإنتاج إلى ثلاث محاور تتمثل في:

- التوسع الأفقي: زيادة الإنتاج عن طريق الزيادة في الأراضي المزروعة؛
- التكثيف المحصولي: زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية؛
- التوسع الرأسي: زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

ثانيا: استغلال الموارد المائية

تتوفر الجزائر على حوالي 20 مليار م^3 من الموارد المائية منها 75 % قابلة للتجدد من بينها 13 م ^{3}مياه سطحية (الأنهار والوديان) يستغل منها 20 %، أما الباقي يصب في البحار. أما المياه الجوفية فتقدر ب 7 مليار م^3 منها 2 مليار م^3 في الشمال و5 مليار م^3 في الجنوب يستغل منها 4.6 مليار م^3.

لهذا وجب استغلال هذه الموارد المائية باستخدام تقنيات الري الحديثة التي تحافظ على المورد المائي كالري بالتقطير وزيادة استغلال الموارد البحرية لتوجيهها إلى استهلاك المواطن، وتوفير المياه الجوفية والسطحية لاستخدامها في الزراعة.

ثالثا: استغلال الموارد البشرية

تشكل نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي حوالي 20 % من نسبة اليد العاملة الإجمالية، أي ما يعادل 2.6 مليون منصب شغل وفقا لتصريح وزير الفلاحة والصيد البحري السيد عبد الحميد حمداني في أكتوبر 2021، والتي

[1] عمور مختار، عبد الله ياسين، (2024): **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة (2001–2020)**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 13-15.

أغلبها تعتمد على الجانب اليدوي، لهذا وجب تكوين وتطوير اليد العاملة في هذا المجال للرفع من مردودية الإنتاج واستغلال مخرجات الجامعة من إطارات وفتح المجال لها للرقي في تنمية القطاع الفلاحي.

رابعا: الاستثمار في الموارد المادية

عن طريق توفير المعدات والآلات الحديثة في المجال الفلاحي، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، الري والصيد البحري والذي من شأنه أن يرفع في كمية الإنتاج.

خامسا: الاهتمام بتربية المواشي

تأتي في مقدمتها تربية الأبقار فمن الملاحظ أن فاتورة استيراد الحليب أرهقت الخزينة العمومية اذ بلغت 1.2 مليار دولار أمريكي سنة 2019، ولهذا لابد من التوجه نحو تربية الأبقار وتوفير المرافقة والدعم للفلاحين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، إلى جانب ذلك تشجيع الاستثمار في تربية المائيات لما له من أهمية في توفير الثروة السمكية.

سادسا: الاهتمام بالفلاحة الصحراوية

تعتبر الفلاحة الصحراوية من بين الإيجابيات التي شهدها القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، فما شهدته منطقة واد سوف يعتبر إنجازا كبيرا من خلال تموين السوق الوطنية بمختلف الخضر كالبطاطس والطماطم، وعليه وجب الاهتمام بهذه المناطق وتسهيل الاستثمار فيها من خلال دعم الفلاحين ماليا ولوجيستيا ومرافقتهم.

سابعا: تنمية الصناعات الخاصة بمخرجات القطاع الفلاحي

يشكل القطاع الفلاحي مورد كبير للصناعة عن طريق تزويد المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة وقيام صناعة غذائية، وعليه لابد من إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية إلى منتجات صناعية ومن الأمثلة على ذلك هناك صناعات العجائن الغذائية، مطاحن الحبوب، وحدات تجميع وتعليب الحليب إضافة إلى صناعة مشتقاته، خاصة مسحوق الحليب وكذلك حليب الأطفال الرضع، بالإضافة إلى صناعة المربيات الغذائية وغيرها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تجنب رمي الفائض في الإنتاج مثلما يحصل مع بعض المنتجات الفلاحية كالطماطم، وهناك أيضا مصانع تختص في جعل المنتجات الزراعية غير قابلة للتخزين إلى قابلة للتخزين، ومنه فإن تطور القطاع الزراعي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، آليات الزراعة ووسائل الري)، مما يؤدي إلى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات.

ثامنا: تطوير المواصلات

يساهم قطاع الفلاحة في تنمية تجارة المنتجات الفلاحية بنوعيها النباتية كالخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم، لهذا يجب تطوير سلاسل التوزيع والتوريد الخاص لمختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية بشتى أنواعها، خاصة في مجال النقل البري لاسيما سكك الحديد[1].

[1]عمور مختار، عبد الله ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية إلى غاية وقتنا الراهن، كما عرفت الجزائر على غرار جل بلدان العالم عدة سياسات ومخططات مست قطاع الفلاحة هدفت لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ثم الانتقال إلى تصدير المنتجات الفلاحية وتحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد عموما، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الهدف المنشود، فقد بقيت مساهمة القطاع الفلاحي ضئيلة في الناتج المحلى ولم تتمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية ومن تحقيق الأمن الغذائي مقارنة مع الإمكانيات المتاحة والمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، بسبب وجود العديد من المعيقات التي حالت دون النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.

فقد ظل قطاع الفلاحة يتخبط في عدة مشكلات ويعاني من عدة عقبات طيلة عقود من الزمن، سواء تعلق ذلك بالموارد الزراعية أو بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعي، أو تلك الخاصة بالسياسات الزراعية.

من أجل هذا سعت الجزائر لاتخاذ إجراءات حاسمة للمواجهة هذا التحدي الكبير، وهذا من خلال تشجيع التنمية الزراعية باعتبارها القطاع الحيوي والوسيلة الأولى لتوفير الغذاء وضمان مستقبل السكان وتحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي.

الخاتمة

يبقى قطاع الفلاحة أحد المحاور الرئيسية ضمن القضايا التنموية في العالم بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص عمل وتقليل معدلات الفقر، وهو قطاع مهم في بناء الاقتصاد الوطني حيث يدر دخلا لنسبة معتبرة من السكان ويساهم في تنويع الاقتصاد.

لقد عرف القطاع كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في منتصف الثمانينات لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه أخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

اختبار الفرضيات:

– الفرضية الأولى: الاعتماد على قطاع الفلاحة يمكن أن يحقق تنويع الاقتصاد الجزائري

تعتبر هذه الفرضية **صحيحة**، حيث يعتبر قطاع الفلاحة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تستخدم في تمويل الاقتصاد الجزائري، نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ووسيلة لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الفرضية الثانية :يعتبر قطاع الفلاحة أحد أهم المجالات التي تساعد على تنويع الاقتصاد نظرا لما تملكه الجزائر من ثروات هائلة:

حيث من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد يمكن بناء اقتصاد قوي يسمح لها من الخروج من وطأة الاقتصاد الريعي والتحول من برامج النمو القائم على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات والدخل إلى برنامج نمو قائم على التنويع وهذا ما يؤكد **صحة** الفرضية.

–الفرضية الثالثة: لم تنجح الجزائر في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي، مما يحد من تحقيق التنويع الاقتصادي:

تعتبر هذه الفرضية **صحيحة**، حيث تبين أن الاقتصاد منذ الاستقلال ورغم تعدد وتنوع البرامج التنموية للخروج من التبعية البترولية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة في مختلف القطاعات خارج المحروقات عامة، والقطاع الفلاحي خاصة رغم كل ما تتوفر عليه من مؤهلاته في هذا المجال.

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– يختلف القطاع الفلاحة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، من حيث التعقيد في الإنتاج والتوزيع ما يجعله يحضا بأهمية بالغة، وهذا لدى جميع دول العالم وخاصة وانه المصدر الرئيسي للغذاء؛

– الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وهي مصدر التمويل الريعي للخزينة والاقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير واستغلال هذه الطاقات البديلة؛

– يمثل القطاع الفلاحي أحد أقطاب التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الفلاحي، كما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع؛

– اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على الدعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية أساسية (الحبوب، الحليب)، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتمام لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة صناديق التي أنشأت لهذا الغرض؛

– إن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة طيلة عقود من الزمن، سواء تعلق ذلك بالموارد الزراعية، أو بالإنتاج الفلاحي، أو تلك المتعلقة بالسياسات الفلاحية، تحد من تطور القطاع الفلاحي ومن آفاق تحقيق فائض في الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك، كما تساهم في زيادة ارتباط الجزائر بالخارج لطلب الغذاء؛

– نظرا لغياب إرادة سياسية ظلت السياسات الفلاحية تتميز بالقصور، مع عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة، كما كان لنقص التمويل أثر واضح في عدم اكتمال المشروعات الفلاحية ؛

– بيئة الاستثمار في الجزائر ظلت غامضة، خاصة في ظل تضارب القوانين الحاكمة لها، مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار عامة والاستثمار الفلاحي بصفة خاصة، واتجاه المستثمرين عربا كانوا أم أجانب للاستثمار في قطاعات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛

–تهميش البحث العلمي الزراعي، وعدم إدخال التقنيات الحديثة في القطاع أثر سلبا على مردوديته، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي وعدم تحقيق التنوع الاقتصادي المراد.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

-يجب على الجزائر وضع القطاع الفلاحي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة؛

- يجب على الجزائر إتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي؛

- إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية؛

-توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي؛

- إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج، خاصة أن جزء كبير من الإنتاج يتعرض للهدر والإتلاف؛

-يجب أن توازن الجزائر بين السياسات الزراعية المحلية والقطرية، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها؛

- إذا كانت الجزائر ترغب في تطوير قطاعها الفلاحي ورفع كفاءته ليواكب متطلبات العولمة والتكنولوجيا الحديثة، وجب عليها الالتزام بتنفيذ بنود مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة أساسا بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالإضافة إلى دعم خطة المنظمة لتحقيق تنمية زراعية مستديمة، فضلا عن الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية؛

- في ظل انخفاض الأسعار العالمية للنفط ولجوء بعض الدول العربية للسحب من احتياطاتها للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي من بينها سداد فاتورة الواردات الغذائية، وجب على هذه الدول البحث عن سياسات بديلة للريع النفطي وعلى رأسها إبلاء الاهتمام اللازم للقطاع الزراعي بهدف تحقيق اكتفائها الذاتي؛

-ينبغي أن تهدف استثمارات القطاع العام إلى مساعدة المزارعين للزيادة والرفع من المساحات المزروعة .وكذلك تحسين إدارة المياه ونظم الري، فضلا عن المساعدة لزراعة أصناف للأغذية الأساسية المقاومة للجفاف، و يجب أن تأخذ دورا محوريا لتأمين إنتاج الأغذية في المناطق القاحلة.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- دور الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي كشركاء اقتصاديين في التنمية الزراعية بالجزائر؛
- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية؛
- السياسة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي من خلال القطاع الفلاحي في الوطن العربي؛
- البدائل الناجعة للدول العربية لتحسين أمنها الغذائي من خلال القطاع الفلاحي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- جواد سعد العارف، (2009): **الاقتصاد الفلاحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- جواد سعد العارف، (2010): **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- عادل يوسف عوض، مدحت مصطفى، (2011): **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

- عبد الكريم قندوز وآخرون، (2022): **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، الإمارات.

- عبد الوهاب مطر، (1999): ،**أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي** ،مطبعة العالي ،ط 1،العراق.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

1. باللغة العربية

- اسعد حمدي محمد ماهر، (2017): **التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات–**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 04، جامعة التنمية البشرية، العراق.

- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، (2017): **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

- بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، (2015): **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، الجزائر.

- بن شهيدة سارة، (2023): **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة (1990–2021)**، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 02 ،العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر.

- بوخرص عبد الحفيظ، (2023): **مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- توفيق بن الشيخ، (2017): **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07 ، جامعة قالمة، الجزائر.

- جمال ياحي، هادية يحياوي، (2023): **سياسات دعم الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وانعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني: "دراسة حالة والية الوادي"**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- جميلة كريوج، ليلى اللحياني، (2022): **الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 04، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

- ربيعة بوسكار وآخرون،(2022): **التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- زكريا جرفي، (2019): **أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية2000/2018–**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر.

- ساعد بوراوي، (2023): **الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والتنمية لمستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.

- صلاح الدين سويسي وآخرون، (2023): **دور السياسة الفلاحية في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2020–1990باستخدام نموذج -ARDL**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد **08**، العدد **01**، جامعة الوادي، الجزائر.

- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، (2014): **التنويع الاقتصادي..مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، الكوفة، العراق.

- عبد العزيز عبدوس، (2016): **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 06، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

- عمور مختار، عبد الله ياسين، (2024): **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة (2001–2020)**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- عيادي فريدة، (2020): **دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر–واقع وآفاق –** ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 04، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

- غربي رشيد، بوعبدلي ياسين، (2023): **الاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980–2021) –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ardl–**، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- غردي محمد، بن نير نصر الدين، (2016): **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة 2، الجزائر.

- لطاهر مبروكي، (2011): **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- ماحي زكرياء وآخرون، (2024): **مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 06، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

- مزوزي فضيلة؛ قويدري محمد، (2021): **الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

- موسى باهي، كمال روابنية، (2016): **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- نجود حمري، عز الدين حملة، (2020): **الفلاحة اقتصاد بديل وخيار استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- نجوى جديوي، لطيفة بهلول، (2022): **تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000 –2020)**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

- نوي نبيلة، (2018)، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية –حالة الجزائر–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

2.باللغة الأجنبية

-M Mohamed Nasser Hamidato , Baqaas Alssafiah, (2017), **Economic diversification in Algeria**, Global Journal of Economic and Business,No 2, Science Reflection (SR).

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- أوكيل حميدة، (2016): **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري،(2016/2015): **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

- بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

- بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى،(2022/2021): **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة:2000-2018**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر.

- بوعبدلي ياسين، (2017)، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الطاقات المتجددة بديلا**- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- بونعامة نور الإيمان، (2024/2023) **واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر -شعبة الحبوب نموذجا – دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000-2023**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

- خديجة عياش، (2011): **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر- دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.

- زاوي بومدين،(2016/2015): **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.

- زهير عماري،(2014): **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980. 2009**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، الجزائر.

- سهيلة شيخاوي، (2019/2018): **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- سهيلة مصطفى، (2017): **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

- فريد عبة، (2018/2017): **أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- لخميسي لواعر، (2019/2018): **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة واليتي ام البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

- مجدولين دهينة، (2017/2016): **استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- محمد غردي، (2012): **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر.

- مصطفى بن ساحة، (2016): **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر،.

- مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي ابتسام، (2022/2021): **مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1990-2019**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

- هبول محمد، (2019): **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- ياسين مكيو، (2016/2015): **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي . دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- بوعريوة ربيع، (24و25 ماي 2017): **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،** الملتقى الدولي الرابع حول: " القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" ، كليـة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جـامعة أمحمد بوقـرة، بومـرداس.

- لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، (25و26 أفريل 2017): **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر،** الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي – 1945، قالمة، الجزائر.

- فرح بن سالم، (2021): واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

- ساعو باية، سيار زوبيد، (2021): **قطاع الفلاحة في الجزائر، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر،** الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المنعقد يوم 11 مارس، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، (20و21 نوفمبر 2011): **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،** الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر.

- خالد الخطيب، بصري ريمة، (14و15 أكتوبر2017): **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية: دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014،** الملتقى الدولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

- هواري أحلام، (14-15 أكتوبر 2017): **تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري،** ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- نوي حياة، بشكر إلهام، (14-15 أكتوبر 2017): **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلصة منها**، ملتقى دولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

- قويدري محمد، (14 و15 أكتوبر2017): **إستراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة اندونيسيا"**، ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- بن يوب فاطمة، (14و15 أكتوبر 2017): **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- سفيان الشارف بن عطية؛ عبد اللطيف عثمان، (10 مارس 2018): **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016** ، الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

خامسا: التقارير والأوراق البحثية

- التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة (2010-2023).

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

- تقارير البنك الدولي أعداد مختلفة.